مجلّة الجامعة الإسلاميّة – ملحق العدد ١٨٣ ( الجزء الثامن )

# الأَحادِيثُ الضَّعِيفَةُ وَالمَوْضُوعَةُ

## « دِرَاسَةٌ فِي ضَوَابِطِ الضَّعفِ والوَضْعِ وأَصْنَافِ الوَضَّاعِين »

إِعْدادُ:

**د. محمد إسماعيل محمد الدّبهي**

الأُستاذ المُشارك بقسم القرآن الكريم والدِّارسات الإسلامية كلية العلوم والآداب جامعة طيبة المدينة المنورة

تخصص الحديث وعلومه – كلية أصول الدين – جامعة الأزهر – القاهرة.

# المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

أما بعد

لا يَعزبُ عنَّا ما للأحاديث الضعيفة والموضوعة من دور أضر بجوانب كثيرة من الدين؛ نحو التشكيك في العقيدة والطعن في الثوابت، وتهجين المفاهيم الدينية من عقائد ومقولات – بعد استقرارها في الكتب– لتتحول بدورها إلى قناعات حياتية وممارسات يومية عملية يسير في ظلها الملايين من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

ولا شك أن الأحاديث الضعيفة والموضوعة قد تركت قيمًا غريبة عن المجتمع المسلم، ولما كانت السنة النبوية هي التطبيق العملي للقرآن الكريم، ولما كان الإنسان هو المأمور بتحمل ذلك التطبيق العملي من رسول الله ﷺ وأدائه – فقد عَمدت طائفة ليست بالقليلة إلى الدَّس والطعن في السنَّة النَّبوية، قاصدين عَرقلة تطبيقها والعمل بها، ولا شك أن ذلك قد يؤدي – بالضرورة – إلى هدم المجتمع والأمة.

وقد كانت للوضاعين طرق وحيل في وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ؛ منها الاختلاق والصناعة وغير ذلك من طرقهم الخبيثة؛ وهذا أمر بالغ الخطورة؛ ولأجل ذلك تصدى لهم علماء الأمة فبينوا كذبهم وحيلهم ودسائسهم. ويزداد هذا الأمر خطورة في زماننا هذا حيث ينشر كثير من الناس – بقصد الخير بطبيعة الحال– هذه الأحاديث غير مدركين لخطورتها وأثرها

السالب في حياة الفرد والمجتمع والأمة؛ إذ إن هذه الأحاديث تلعب دوراً مقدراً في أخلاق الناس وسلوكهم وعباداتهم وتعاملاتهم وعلاقاتهم وهي ليست من الدين في شيء البتة.

وقد قيض الله لهذه السنة جهابذة ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين؛ فتتبعوا الدخيل والمكذوب وبينوه للأمة وبرأوا منه السنة وحذروا منه الأمة؛ فبقيت السنة نقية بيضاء ينهل منها كل وارد وشارب.

وإذا كان علماء الأمة الأقدمين قد قاموا بواجبهم في هذا المضمار، فقد كان لزاما علينا أن نقتفي أثرهم ونحذو حذوهم من جهة وندافع عن السنة فننفي عنها المكذوب والموضوع، وخاصة في وسائل الاتصال المعاصرة.

ولما كان هذا الفعل من الخطورة بمكان فينبغي إفراد هذا الأمر بالدراسة والنظر للوقوف على أثر هذه الأحاديث الموضوعة والضعيفة على الفرد والمجتمع وتحذير الناس منها.

سبب اختياري لهذا الموضوع وأهميته:

١) حاجتنا إلى دفق مستمر من الجهود للذب عن السُّنة النبوية والذود عن حياضها، متلمسين هدى سلفنا الصالح في ذلك؛ ولتبصير الأجيال في كل عصر وقُطر بخطر الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، ودورها في تهديد الفرد، والمجتمع، والأمة.

٢) بيان ما بذله علماء الأمة، والحديث خاصة من جهود جبارة في بناء منهج علمي نقدي تُعرض عليه النصوص النبوية؛ لبيان صحيحها من سقيمها، وغفلة الغافل، وإيهام المتوهم. لكن هذه الجهود مع تغير الأزمان والأحوال،

والعوائد، والعولمة الحديثة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وما تبثه ليل نهار من أحاديث أكثرها مكذوب تبين أن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مازال أثرها موجوداً في الوعظ والخطابة، والندوات والمؤتمرات التي تذاع عبر أثير الإذاعة و(التلفاز) وبشكل ملح ومدمر. ومن ثم فنحن في حاجة إلى تسليط الضوء على هذه الأحاديث ومجابهتها، ونقدها؛ لتسلم لنا إنسانية الإنسان، وعقيدته.

**أسئلة البحث وفرضياته:**

افترضت هذه الظاهرة – الأحاديث الضعيفة والموضوعة تساؤلات منها:

هل هناك ضوابط عامة وضعها العلماء للتمييز بين من اتهم بالوضع، أو الغفلة، وسوء الحفظ، وفحش الغلط، ومخالفة الثقات، والوَهم، والرَّفض والتشيع. . . وخلافه، بغير حق، ومن ثبتت في حقه التهم؟

- ❖ هل تعمد الوضَّاعون رواية الصدق أحياناً ليروجوا لكذبهم؟
- ❖ ما صحة ما نسب إلى أئمة المذاهب الأربعة من العمل بالحديث الضعيف في التشريع، وتقديم العمل بالقياس ورأي الرجال على الحديث الضعيف؟

ما موقف أئمة الحديث من العمل بالحديث الضعيف كالبخاري ومسلم، وغيرهما؟

ما هي الضوابط التي وضعها العلماء لإثبات ضعف وكذب الراوي من عدمه؟

تلك الأسئلة، سأحاول الإجابة عليها في ثنايا هذا البحث إن شاء الله تعالى.

**الدراسات السابقة:**

**وتناولتها من جانبين:**

**الجانب الأول: الكُتب التي سَطرها علماء الحديث في الكلام على الرُّواة الضعفاء والمتروكين، وقد يُردون لمناسبة الكلام على الراوي أحاديث من مروياتهم تنبيها على ضعفها، أو استدلالاً بها على ضعف الراوي، ، وهي كثيرة ومتنوعة ما بين مطول ومختصر. منها ما يجمع الضعفاء من الرواة فقط وهي كثيرة، فقد صُنف في الضعفاء فقط إلى نهاية القرن الخامس الهجري عشرون مُصنفًا، ومنها ما يجمع بين كل من تُكلم فيه بحق وبغير حق؛ بقصد الدِّفاع عن من تُكلم فيه بجرح وهو موثق أو صالح وهي كثيرة أيضًا، وما صُنف منها خلال القرون الثالث والرابع والخامس يبلغ خمسة وعشرين مُصنفًا(١) كالكامل في الضعفاء: لابن عدي(: ٣٦٥هـ)، وميزان الاعتدال: للذهبي(ت: ٧٤٨هـ)، ولسان الميزان: لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) كما سيأتي مفصلًا، ومنها مصنفات جمعت الأحاديث الضعيفة وبيَّنت ما بها من عِلة قادحة أو غير قادحة، مثل: كتاب العلل: لعلي بن المَدِيني شيخ البخاري(ت: ٢٣٤)، والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله(ت: ٢٤١هـ)، والعلل الصغير والكبير: لأبي عيسى الترمذي(ت: ٢٧٩هـ)، والعِلل: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي(ت: ٣٢٧هـ)، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن الدَّرقطني(ت: ٣٨٥هـ)، وآخرين. . . إلى آخره.**

(١) بحوث في تاريخ السُّنة المشرفة، لأكرم ضياء العُمري، ص: ٩٠، ٩١، من دون ذكر دار الطبع، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٥هـ، بتصرف.

هذا الإجمال أُتبعه بشيء من التفصيل لأهم المصنفات في هذا الموضوع نظرًا لمحدودية صفحات البحث.

١–الضعفاء: ليحى بن مَعين( ٢٣٣) كأول مُصَنف في الضُعفاء، وكذا أول مصنف في الجمع بين الثقات والضعفاء[١]

٢–الضعفاء من رجال الحديث: لعلي بن المديني(ت: ٢٣٤هـ)

٣–الضعفاء الكبير، والصغير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري( ت: ٢٥٦).

٤–الضعفاء والمتركون: لأحمد بن شُعيب النَّسائي(ت: ٣٠٣).

٥–الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ).

٦–٦–المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ).

٧–المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) جمع فيه من تُكلم فيه من الرواة باختصار لخص فيه ما استفاض عن الراوي بعبارة وجيزة تؤدي المعنى من أقصر طريق، بجانب ما انفردبه من زيادات مهمة.

٨–الكامل في الضعفاء: للحافظ الإمام أبي أحمد عبد الله ابن عديّ (ت: ٣٦٥ هـ)، جمع فيه ما سبقه من التآليف، وأضاف إليها أشياء لم يسبق إليها، وذكر فيه كل من تُكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين وذكر في

(١) المرجع السابق.

**ترجمة كل واحد حديثا فأكثر من غرائبه ومناكيره [1].**

**وعلى منهج ابن عدي سار الذَّهبي (ت: ٧٤٨) في كتابه( ميزان الاعتدال في نقد الرجال).**

**الجانب الثاني: المصنفات في الأحاديث الموضوعة، ومظانها:**

**تُعد الكتب التي ترجمت للضعفاء والمتروكين من مظان الأحاديث الموضوعة، وكذا بعض كتب السُّنة المعروفة أيضًا. إلا أن علماء الحديث قد أفردوا مصنفات جمعت الرواة الوضاعين، والأحاديث الموضوعة أُبينها أهمها فيما يلي حسب ما عرفت.**

**١– الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: لأبي عبد الله الهمذاني الجَورقاني (ت: ٥٤٣هـ)، رتب فيه الأحاديث الموضوعة على الأبواب.**

**٢– الأربعون الودعانية الموضوعة: لمحمد بن ودعان الموصلي أبو نصر، (ت: ٤٩٤هـ)، وعن موضوع الكتاب، قال المؤلف: أَمَّا بَعْدُ: فَهَذِهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا فِي الْخُطَبِ النَّبَوِيَّةِ.**

**٣– الموضوعات الكبرى: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ) إلا أنه تساهل فيه كثيرًا بحيث أورد فيه الضعيف بل والحسن والصحيح مما هو في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ومستدرك الحاكم وغيرها من الكتب المعتمدة بل فيه حديث في صحيح مسلم بل وآخر**

---

(١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله الكتاني(ت: ١٣٤٥هـ)، ص: ١٤٩، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ.

في صحيح البخاري، فلذلك كثر الانتقاد عليه، ومن العجب أنه أورد في كتابه العلل المتناهية كثيرًا مما أورد في الموضوعات كما أنه أورد في الموضوعات كثيرًا من الأحاديث الواهية مع أن موضوعهما مختلف وذلك تناقض[١].

٤– تذكرة الموضوعات: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت: ٥٠٧ هـ)، وتذكرة الموضوعات أيضًا ل– تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لنور الدين، علي بن محمد بن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ) كتاب لخص فيه المؤلف كتاب (الموضوعات لابن الجوزي) وتَعقَب فيه تعقِيب السيوطي على موضوعات ابن الجوزي في (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) بحيث لم يبق لمحصله إلى ما سواه التفات، وبالغ في اختصاره وتهذيبه وتبع اللآلئ في تراجمه وترتيبه وجعل كل ترجمة غير كتاب المناقب في ثلاثة فصول.

وفي العصر الحديث: صدرت عدة مؤلفات تناولت الأحاديث الضعيفة والموضوعة بصفة عامة، من دون الالتزام بتخريج أحاديث كتاب معين مثل:

١– سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة: لناصر الدِّين الألباني ضم الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أربعة عشر مجلداً.

٢– الأحاديث الموضوعة من الجامع الكبير والجامع الأزهر) الكتاب من جمع وترتيب: عباس أحمد صقر، و أحمد عبد الجواد، ووضع الفهارس محمد محيي الدين الأصفر، وهو كتاب متخصص في نقل الأحاديث الموضوعة المكذوبة حيث جمع فيه مجموعة كبيرة من الأحاديث الموضوعة ونبه عليها

(١) الرسالة المستطرفة، ص: ١٤٩.

**وقد رتبه حسب الكتب والأبواب حيث يذكر الكتاب أو الباب ويورد تحته ما وردفيه من احاديث موضوعة. . . إلى آخر ذلك من الدراسات.**

**أهداف البحث:**

**١–يهدف البحث إلى كشف طرائق الوضاعين وسككهم للنَّيل من السنة النبوية، والتشكيك في ثوابت الدِّين.**

**٢– تحذير الناس عموماً وطلبة العلم من الباحثين في العلوم الشرعية وغيرها خصوصًا.**

**٣– بيان الضوابط العلمية الدقيقة التي ترشد الباحث والمتلقي إلى ما ينقله من أتهم بالضعف والوضع؛ هل يرد كله أم ينتقى منه أم يفرق بين ما يرويه من اتهم بالضعف، وبين من اتهم بالوضع؟.**

**٤– أن أسهم بجهدي المتواضع في تنبيه المسلم عما يُحاك للسنة النبوية، وتحذيره من أن يكون ناقلاً للكذب عن غير قصد منه.**

## منهج البحث:

١– قمت بجمع شتات المادة العلمية المنثورة في بطون الكتب الحديثية، ثم رتبتها وأعدت صياغتها، وبينت مُشْكِلها، وكذا التعقيب والتعليق على ما يلزم موافقة أو نقدًا، مع تناولها بشكل سهل يتناسب مع حاجة العصر الذي نعيشه، مستخدمًا المنهج الوصفي التحليلي.

٢– حاولت جمع ما تفرق من ضوابط رواية الضعيف والموضوع، وقواعد التضعيف والنقد إجمالاً، وهي منثورة في بطون كتب علم المصطلح.

٣– ٣–خَرَّجت الأحاديث وحكمت عليها من خلال نقل حكم الأقدمين عليها، مع التعقيب إن كان ثمة استدراك على الحكم.

٤– اعتمدت الاختصار ما أمكن نظراً لمحدودية عدد صفحات البحث.

٥– أميز في الغالب تعليقاتي وإضافاتي بقولي: قُلت.

## خطة البحث:

اشتمل البحث على، مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وهي التالي:

**المقدمة:** تضمنت مدخلاً للبحث، يشمل: فرضيته، وسبب اختياره، وأهميته، والدراسات السابقة، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

**المبحث الأول:** الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وحكمها، وما تبعه الضعفاء والوضاعين من طرق. وفيه مطلبان:

**المطلب الأول:** التعريف بالحديث الضعيف وحكم روايته، والعمل به وطرائق الضعفاء في الرواية.

**المطلب الثاني:** التعريف بالحديث الموضوع وحكم روايته والعمل به وطرائق الوضاعين.

**المبحث الثاني:** الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الضعيف ورواته من عدمه.

**المبحث الثالث:** الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الموضوع ورواته من عدمه.

**الخاتمة:** وتشتمل: أهم النتائج، والتوصيات، والفهارس.

## المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وحكمها، وما تبعه الضعفاء والوضاعين من طرق.

لا يعزب عنا أن الأحاديث الضعيفة والموضوعة قد أسهمت – بشكل مباشر أو غير مباشر– في الإضرار بجسد وروح النموذج البشري الذي أسسه رسول اللهﷺ في المدينة المنورة، كأساس يمكن تصوره، والاقتداء به في كل زمان ومكان.

هذا النموذج ظل منيعاً قوياً لقرون إلا أنه كانت هناك محاولات لهدم هذا النموذج – ومازالت – عن طريق الدَّس والكذب وإذكاء روح العداوة، ولولا الله، ثم جهود الصحابة فمَن بعدهم من العلماء الحُفَّاظ الثقات، وخاصة علماء الحديث حُراس الأرض، كما قال قَبِيْصَةُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُوْلُ: " المَلاَئِكَةُ حُرَّاسُ السَّمَاءِ، وَأَصْحَابُ الحَدِيْثِ حُرَّاسُ الأَرْضِ"[(١)]، لنجح هؤلاء الكذبة أيما نجاح؛ وعلمي أن الجهابذة من العلماء كادوا أن يُزهقو هذا الرُّوح الخبيث من خلال ضبطهم الحديث –حفظًا وكتابة وتلقينًا– فمازوا الخبيث من الطيب، وقشعوا سُحب اللبس فتلألأ نور اليقين أحقابًا طويلة إلا أن الإسلام ابتُلي بموت الحفاظ فأطفئ المصباح من مشكاة أغلب الشعوب الإسلامية، فعدا الباطل على الحق ولولا كتاب الله فينا وبقية من أهل العلم صالحة لَظُنَّ أن الباطل سيغلب الحق[(٢)]. . . إلخ ذلك. وسأقوم إن شاء الله ببيان طرائق الرواة

(١) سِير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، الناشر: دار الحديث– القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ، ٦٤٨/٦.

(٢) مجلة المنار، تحت عنوان: الحديث الموضوع، لمحمد رشيد ضا، ٣٩١/٢. بتصرف كثير.

**الضعفاء والوضاعين وحِيل الكثير منهم في إعمال مَعاول التخريب لكل مكتسب صحيح أصيل ليحل مكانه الدخيل والمكذوب، في هذا المبحث.**

## المطلب الأول: التعريف بالحديث الضعيف وحكم روايته، والعمل به، ومناقشة مذاهب العلماء في حكم العمل به.

**أولاً: التعريف بالحديث الضعيف لغة واصطلاحاً:**

**(أ) الضعيف لغة: ضد القوي. قال ابن منظور: " وقيل والضعف بالضم في الجسد والضعف بالفتح في الرأي والعقل، وقيل هما معاً جائزان في كل وجه، وخص الأزهري بذلك أهل البصرة"(١).**

**(ب) الضعيف اصطلاحًا: وقد عُرف بتعريفات عدة:**

**١- قال ابن الصلاح: كُلُّ حديثٍ لَمْ يَجتمعْ فيهِ صفاتُ الحديثِ الصحيحِ، ولا صفاتُ الحديثِ الحسَنِ – المذكوراتُ فيما تقدَّمَ – فهو حديثٌ ضعيفٌ (٢). قلت وقد اعترض ابن حجر على تعريف ابن الصلاح فقال: وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عبر بقوله: [كل] حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر(٣).**

---

(١) لسان العرب لابن منظور، ٢٠٣/٩.

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى،: ١٤٢٣ هـ، ١١٢/١، ، وتدريب الراوي للسيوطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤١٧هـ، ٩١/١.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ٤٩٢/١.

**٢– قال ابن دقيق العيد: هُوَ مَا نقص على دَرَجَة الْحسن، وبه قال الذهبي: هو ما نَقَص عن درجة الحَسَن قليلًا[١] قلت: وهذا التعريف هو الراجح. قال البَيقُوني في منظومته:**

**وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسنِ قَصُرْ. . . فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كُثُرْ[٢].**

**ثالثاً: حكم العمل بالحديث الضعيف:**

**أ) خضع الحديث الضعيف لمداولات شتى من علماء الحديث، فتارة أُدْخل معه الحديث الحَسن لما كانت القسمة ثنائية (صحيح، وضعيف) فكان الحسن قسيم الضعيف، ومن ثَّم حَمل البعض كلام الإمام أحمد بن حنبل ومن على رأيه من أهل طبقته: "إِذَا رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الحَلاَلِ وَالحَرَامِ وَالسُّنَنِ وَالأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الأَسَانِيدِ، وَإِذَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضَائِلِ الأَعْمَالِ وَمَا لاَ يَضَعُ حُكْمًا وَلاَ يَرْفَعُهُ تَسَاهَلْنَا فِي الأَسَانِيدِ"،**

**وقول عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: إِذَا رَوَيْنَا الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ وَفَضَائِلَ الْأَعْمَالِ تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَسَمَحْنَا فِي الرِّجَالِ وَإِذَا رَوَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَانْتَقَدْنَا الرِّجَالَ[٣] على أنهم قصدوا بالضعيف**

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١١/١، والموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: أبوغدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ، ٣٣/١.

(٢) المنظومة البيقونية، عمر (أوطه) البيقوني الدمشقي الشافعي (ت: ١٠٨٠هـ)، الناشر: دار المغني للنشر و التوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ٨/١.

(٣) الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة، ١٣٣/١، في =

**الحسن لغيره، قال ابن القيم: وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّعِيفِ عِنْدَهُ الْبَاطِلَ وَلَا الْمُنْكَرَ وَلَا مَا فِي رِوَايَتِهِ مُتَّهَمٌ بِحَيْثُ لَا يَسُوغُ الذَّهَابُ إلَيْهِ فَالْعَمَلُ بِهِ؛ بَلْ الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ عِنْدَهُ قَسِيمُ الصَّحِيحِ – الحسن لذاته– وَقِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْحَسَنِ– الحسن لغيره وهو الذي قصده الإمام أحمد – وَلَمْ يَكُنْ يُقَسِّمُ الْحَدِيثَ إلَى صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ، بَلْ إلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ[1]. وهذا ما سأناقشه لاحقًا.**

**أما بعد ما شَهر الترمذي الحسن وتكلم عليه وعَرَّفه، ومن ثم أصبحت القسمة ثلاثية، صحيح وحسن وضعيف تفاوتت أحكام العلماء على الحديث الضعيف من حيث العمل به في الأحكام الشرعية، والترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال ومساوئها إلى مذاهب أربعة:**

**المذهب الأول:**

**العمل بالضعيف مطلقاً: في الحلال والحرام، والفرض والواجب، والترغيب والترهيب، والفضائل، بشرط ألا يكون شديد الضعف، وشديدُ الضعف هو المتروك( وهو الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب) والمتروك لا يعمل به لا في الفضائل ولا في غيرها من الأحكام والعقائد باتفاق، ويشترط كذلك ألا يوجد في الباب غيره ليقدَم على القياس في الأحكام الشرعية، مع خلوه عن المُعارض.**

---

= إسناده أحمد بن مُحمد ـ ابن الأزهر السجزي، قال الدارقطني في غرائب مالك: الأزهري ضعيف الحديث، و" الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمود الطحان، ٢/ ٩١، نشر مكتبة المعارف – الرياض. المملكة العربية السعودية.

(١) إعلام الموقعين، ١/٢٥. بتصرف يسير.

**من يرى هذا الرأي: أولاً: الفقهاء الأربعة وما جاء في تقديمهم العمل بالقياس على الحديث الضعيف ومناقشة رأيهم:**

**١– رأي الحنفية: نَقَل إجماع الأحناف على أن مذهب أبي حنيفة تقديم الحديث الضعيف على القياس والرأي أكثر من واحد من العلماء، كابن القيم حيث قال: جَمِيعُ الْحَنَفِيَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ أَوْلَى عِنْدَهُ مِنَ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ. وَعَلَى ذَلِكَ بَنى مَذْهَبَهُ، كَمَا قَدَّمَ " حَدِيثَ الْقَهْقَهَةِ " مَعَ ضَعْفِهِ عَلَى الْقِيَاس وَالرَّأْيِ، وَقَدَّمَ " حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِنَبِيذِ التَّمْرِ " فِي السَّفَرِ مَعَ ضَعْفه عَلى الرَّأْيِ وَالْقِيَاس، وَمَنعَ قَطْعَ السَّارِقِ بسَرِقَةٍ أَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ دراهِمَ وَالْحَدِيثُ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَجعل أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشَرَةَ أَيَّامٍ وَالحَدِيثُ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَشَرَطَ في إقَامَة الجُمُعَة المِصْرَ وَالحَدِيثُ فِيهِ كَذَلِكَ، وَتَرَكَ الْقِيَاس المَحْضَ فِي مَسَائِلِ الآبَارِ لآثَارٍ فِيهَا غَيْرُ مَرْفُوعَةٍ؛ فَتَقْدِيمُ الحَدِيثِ الضَّعِيفِ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ قَوْلُهُ، وَقَوْلُ الإمام أَحْمَدَ[١]، وقال السرخسي: وجوزوا الْعَمَل بالمراسيل وَقدمُوا خبر الْمَجْهُول على الْقيَاس وَقدمُوا قَول الصَّحَابِيّ على الْقيَاس لِأَن فِيهِ شُبْهَة السماع من الْوَجْه الَّذِي قَررنَا ثمَّ بعد ذَلِك كُله عمِلُوا بِالْقِيَاسِ الصَّحِيح[٢].**

**ونقل ابن حزم عن أبي حنيفة قوله: الخبر المُرسل والضعيف عن رسول الله ﷺ أولى من القياس، ولا يحلُ القياس مع وجوده. فتأمل هذا الاعتناءَ بالأحاديث وعظيم جلالتها وموقعها عنده[٣]. وقد استشهدت على ذلك بمثالين**

---

(١) إعلام الموقعين، ١٤٦/٢.

(٢) أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد السرخسي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١١٣/٢.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٥٤/٧.

**من كتب، المثال الأول: ما ساقه جمال الدِّين على الخزرجي الحنفي في مسألة "الوضوء بالنَّبِيذ"، فقال بعدما حقق هذا الخبر المرسل: عَن عِكْرِمَة أَنه قَالَ: "النَّبِيذ وضوء من لم يجد غَيره " فَهَذِهِ الْمَسْأَلَة قد اسْتدلَّ فِيهَا بِهَذَا الحَدِيث الَّذِي قد أَكثر النَّاس الطعْن فِيهِ وَترك الْقيَاس من أَجله وَوَافَقَهُ على ذَلِك سُفْيَان الثَّوْريّ[(١)].**

**المثال الثاني: ما ساقه في مسألة تقديم حديث "القهقهة" على القياس: أخرجه الدَّار قطني عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ، أَنَّ أَعْمَى تَرَدَّى فِي بِئْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ، فَضَحِكَ بَعْضُ مَنْ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ ضَحِكَ مِنْهُمْ «أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ»[(٢)]. وأخرجه الشافعي عن ابن شهاب ثم قال: فَلَمْ نَقْبَلْ هَذَا لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ[(٣)]. . . ثم نقل كلام أهل العلم في أبي العالية، فقال: فَإِن صَحَّ عَن أبي الْعَالِيَة أَنه كَانَ لَا يُبَالِي من أَيْن (أَخذ) الحَدِيث، قُلْنَا لكنه إذا أرسل الحَدِيث لَا يُرْسِلهُ إِلَّا عَمَّن تقبل رِوَايَته. . . وختم ذلك بقوله: فَهَذِهِ مَسْأَلَة تفرد بهَا أَصْحَابنَا اتبَاعا لهَذَا الحَدِيث، وَترُكُوا**

(١) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ٥٤/١، المحقق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، الناشر: دار القلم – الدار الشامية – سوريا / دمشق – لبنان / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، والمبسوط للسرخَسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) ٨٨/١، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ط: بدون طبعة، ن: ١٤١٤هـ.

(٢) سنن الدَّار قطني ٣١٠/١، رقم: ٦٣١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، وسنن البيهقي الكبرى، عن إبراهيم، وابن شهاب، ٢٢٨/١/ ٦٨١.

(٣) مسند الشافعي، ٢٤٤، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٤٠هـ

**الْقيَاس من أَجله، وَهَذِه شَهَادَة ظَاهِرَة لَهُم أَنهم يقدمُونَ الحَدِيث على الْقيَاس، وهم أتبع للْحَدِيث من سَائِر النَّاس(١).**

**٢– رأي المالكية: كان يعمل بالضعيف إذا لم يشتد ضعفه، وكان في فضائل الأعمال لا في الأحكام؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي الْأَحْكَامِ إمَّا بِالصَّحِيحِ أَوْ بِالْحَسَنِ، قال الخرشي المالكي في شرح مختصر خليل في المقدمة بعد أن ساق قوله ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُذْكَرُ اللَّهُ فِيهِ فَيُبْدَأُ بِهِ وَبِالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ مَمْحُوقٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ»: وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَإِنْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ لَكِنْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ(٢).**

**وفي تقديم الإمام مالك المرسل والمنقطع. . . على القياس، قال ابن القيم: أن مالكاً يقدم الحديث المرسَل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس(٣). ولعل ما أنزل كتابه ( الموطأ) عن رُتبة البخاري ومسلم ما ضَمنه إياه من البلاغات والمراسيل. قلت والبلاغات المراسيل من أقسام الضعيف كما قال الزرقاني: الْبَلَاغَ مِنْ أَقْسَامِ الضَّعِيفِ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ مَعَاذَ اللَّهِ، إذْ لَيْسَ الْبَلَاغُ بِمَوْضُوعٍ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ لَا سِيَّمَا مِنْ مَالِكٍ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ سُفْيَانُ: إذَا قَالَ مَالِكٌ بَلَغَنِي فَهُوَ إسْنَادٌ صَحِيحٌ(٤).**

---

(١) اللباب في ١/١٢٥. ١/١٢٥. الجمع بين السنة والكتاب، ١/١١٧، مرجع سابق.

(٢) شرح مختصر خليل، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي، الناشر: دار الفكر للطباعة – بيروت، الطبعة: من دون طبعة، ١/١٢٥.

(٣) إعلام الموقعين، لابن القيم، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ، ٢/٥٩.

(٤) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي الزرقاني تحقيق: طه عبد الرؤوف =

**قال زين الدِّين العراقي: والجواب أن مالكا رحمه الله لم يفرد الصحيح بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر فلم يفرد الصحيح إذا والله أعلم[(١)]. . . إلى آخر ذلك.**

**٣– رأي الإمام محمد بن إدريس الشافعي في العمل بالضعيف: هو جواز العمل به إذا تلقته الأمة بالقبول إضافة لما شرطه الحنفية والمالكية في العمل بالضعيف، ودليله ما قاله الشافعي في حديث ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»[(٢)].**

**ورَوَى بعضُ الشَّامِيِّين حديثاً ليس مما يُثْبِتُه أهل الحديث، فيه: أنَّ بعضَ**

---

= سعد الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ٣٦٧/١.

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدِّين العراقي (ت: ٨٠٦) الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، تحقيق: عبد الرحمن عثمان ط: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ٢٥/١.

(٢) سنن الدَّارقطني ١٧٢/٥، رقم: ٤١٥٣، وسنن الترمذي، في الوصايا، بَابُ: مَا جَاءَ لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ، من حديث أبي أمامة الباهلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع ثم ساق نحوه، ٤٣٣/٤، رقم: ٢١٢٠، وسنن ابن ماجة، الكتاب والباب السابقين، ١٨/٤، رقم: ٢٧١٣، وأحمد في المسند، ٦٢٨/٣٦، رقم: ٢٢٢٩٤، وغيرهم، والحديث حسنه الترمذي إلا أنه قال: وَرِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ العِرَاقِ وَأَهْلِ الحِجَازِ لَيْسَ بِذَلِكَ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُمْ مَنَاكِيرَ، وَرِوَايَتُهُ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ أَصَحُّ، هَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الحَسَنِ يَقُولُ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ أَصْلَحُ بَدَنًا مِنْ بَقِيَّةَ، وَلِبَقِيَّةَ أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ عَنِ الثِّقَاتِ وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِيٍّ، يَقُولُ: قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ: خُذُوا عَنْ بَقِيَّةَ [ص: ٤٣٤] مَا حَدَّثَ عَنِ الثِّقَاتِ، وَلَا تَأْخُذُوا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ مَا حَدَّثَ عَنِ الثِّقَاتِ وَلَا غَيْرِ الثِّقَاتِ.

**رِجاله مجهولون، فَرَوَيْناه عن النبي منقطِعًا. وإنما قَبِلْنَاه بما وَصَفْتُ من نقْل أهل المغازي وإجماع العامة عليه، وإن كُنَّا قد ذكرنا الحديث فيه، واعتمدنا على حديثِ أهل المغازي عامًّا وإجماع الناس[1].**

**أما عن قبول الشافعي للمرسل: فقد نُقل عن الشافعي وغيره قبول الحديث المرسل بشروط: أن يكون المُرْسِل من كبار التابعين أو إذا سَمى من أرسل عنه سَمى ثقةً، وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه، وأن ينضم إليها واحدٌ مما يلي: أن يُروى المُرسَل من وجه آخر مسنداً، أو يوافق قول صحابي، أو يفتي أكثر أهل العلم بمقتضاه، أو يُروى من وجه آخر مرسلاً أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرْسِل الأول. ولا ريب أن المرسَل ضعيف مردود عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقه[2].**

**من هنا بان لنا أن الأصل الذي بنى عليه الشافعي احتجاجه بالمرسل هو إلحاق المرسل بالصحيح إذا احتفت به القرائن. هذا عنده في العمل بالضعيف. أما تقديم الحديث الضعيف عنده على القياس فقد نقل ابن القيم "رواية أبي الحارث" عن الشافعي: ما تصنع بالرأي والقياس وفي الحديث ما يغنيك عنه؟ وقد قال في "كتاب الخلَّال": سألت الشافعي عن القياس، فقال: إنما يُصَار إليه عند الضرورة[3]. وقد قدم الشافعي خبر تحريم "صَيْد وَجٍّ "[4] مع ضعفه**

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي، ص: ١٣٧.

(٢) الرسالة، للشافعي، ت: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، ط: الأولى: ١٣٥٨هـ، ٤٦٤/١.

(٣) إعلام الموقعين، مرجع سابق. ٥٩/٢.

(٤) هو حديث: "أن صيد وَجٍّ وعضاهة حَرَم مُحَرَّم للَّه". رواه الحميدي، (٦٣) والبخاري في =

**على القياس[١].**

**٤– رأي الإمام أحمد بن حنبل في العمل بالضعيف: مذهبه الأخذ بالمُرْسَل والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيءٌ يدفعه، وهو الذي رجَّحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متَّهَم، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به؛ بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسمٌ من أقسام الحَسَن، ولم يكن يقسِّم الحديث إلى صحيحٍ وحسَن وضعيف، بل إلى صحيحٍ وضعيف، والضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قولَ صاحب، ولا إجماعَ على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس[٢]. قلت: وقد وافق الأئمة له على هذا الأصل إجمالًا.**

**ثانياً: من رأى العمل بالضعيف من علماء الحديث: الإمام أحمد بن حنبل كما سلف، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وهو يروي الضعيف إذا**

---

= "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٠) من طريق محمد بن عبد اللَّه بن إنسان، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن أبيه الزبير. ، وهذا إسناد ضعيف، محمد بن عبد اللَّه هذا قال البخاري (١/ ١٤٠): لم يُتابع عليه. وذكر أباه، وقال: لم يصح حديثه "وَجَّ" بفتح أوّله، وتشديد ثانيه، هو الطائف، وقيل: هو وادى الطائف، راجع: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبد الله الأندلسي (ت: ٤٨٧)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٣ هـ، ١٣٦٩/٤.

(١) الأجوبة الفاضلة، للكنوي، ص: ٤٩.

(٢) المُنَوَّرِ في رَاجِحِ المحَرَّرِ، لتقي الدين أحمد بن محمّد البغدادي، الحنبلي (ت: حوالي ٧٤٩ هـ)، دراسة وتحقيق: وليد المنيس في أطروحته للدكتوراة، الناشر دار البشائر– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ، ١٠٨/١، وإعلام الموقعين لابن القيم، ٢٢/١.

**لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال، وهو في ذلك يتبع شيخه أحمد بن حنبل ويسير على دربه. وروى ابن الصلاح، عن الحَافِظ بن مَنْدَه عن محمد بن سعد البارودي، يقول: كان مِن مَذْهَبِ النَّسائي، أن يُخرج عن كل من لم يُجمع على تركه[1]. . . إلخ ذلك ممن ورد عنه أنه رأى العمل بالحديث الضعيف.**

**مناقشة ما قيل في أن من عَمِل بالضعيف قصد به (الحديث الحَسَن):**

**وإليك مفاد ما قالوه في هذا: قالوا: إن من أجاز العمل بالضعيف قصد به الحديث الحسن؛ لأنه قسيم الضعيف قبل أن تكون القسمة ثلاثية (صحيح، وضعيف)، وأن الذي شهر الحسن وتكلم عليه هو الترمذي. وهو مضمون ما دافع به الإمام ابن تيمية عن قصد الإمام أحمد في العمل بالضعيف، فقال: وَأَمَّا نَحْنُ فَقَوْلُنَا إِنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ خَيْرٌ مِنَ الرَّأْيِ، لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الضَّعِيفَ الْمَتْرُوكَ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحَسَنُ، كَحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ، وَأَمْثَالِهِمَا مِمَّنْ يُحَسِّنُ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَهُ أَوْ يُصَحِّحُهُ[2].**

**قلت: يعترض هذا التفسير أمران:**

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، سنة النشر: ١٤٠٦هـ، ص: ٣٧، والخلاصة في معرفة الحديث، للحسين بن محمد الطيبي(ت: ٧٤٣ هـ)، تحقيق: أبو عاصم الأثري، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ص: ٤٨.

(٢) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، ، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م٤/٣٤١.

**١– أن إطلاق الحسن على الحديث وعلى الراوي أيضاً– واردٌ على لسان عدة من العلماء السابقين على الترمذي من طبقة شيخه وشيوخ شيوخه، بل ورد هذا الإطلاق على لسان الإمام أحمد نفسه، قال ابن حجر في " نكته على مقدمة ابن الصلاح": "وأما علي بن المديني، فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في "مُسْنده"، "وعِلله" وظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد"، وعن البخاري أخذ الترمذي، ومثاله ما ذكره الترمذي في "العلل الكبير" أنه سأل البخاري عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين، فقال: "حديث صفوان بن عَسَّال صحيح، وحديث أبي بَكْرة ﷺ حسن" وحديث صفوان الذي أشار إليه موجود في شرائط الصحة، وحديث أبي بَكرة. . . على شرط الحسن لذاته. . . ، ولهذا قال ابن الصلاح: " ويوجد– أي التعبير بالحسَن الاصطلاحي– في متفرقات من كلام بعض مشايخ الترمذي والطبقة التي قبله، كأحمد بن حنبل، والبخاري وغيرهما[١]، وثبت أن الإمام أحمد قد قال في ابن إسحاق صاحب المغازي: " حسن الحديث" بالمفهوم الاصطلاحي للحسن" دون الصحيح، وفوق الضعيف"[٢].**

**٢– لو قبلنا هذا التفسير من ابن تيمية وغيره للزم منه القول بأن الإمام أحمد لم يكن يحتج بالحديث الحسن فيما يتعلق بالأحكام، وإنما يقتصر في الاحتجاج في الأحكام بالصحيح فقط، وهذا مخالف لما عليه جماهير أهل**

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، ١/٤٢٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص: ٣٦.

**العلم من أن الحسن بقسميه محتجٌ به في الأحكام. وعليه فالضعيف الذي قدمه الإمام أحمد على القياس والرأي، والذي هو عنده خير من الرأي: الضعيف الذي لم تتحقق فيه شروط القبول، أو القاصر عن درجة الحسن.**

**المذهب الثاني:**

**يرى فريق من المدققين من أهل العلم أن الحديث الضعيف لا يُعمل به مطلقاً، لا في الأحكام الشرعية ولا في الفضائل، ولا في الترغيب والترهيب، ولا ما كان على سبيل الاحتياط، بل نقل بعضهم حرمة العمل به.**

**مستند هذا الرأي:**

**وحجتهم أن القرآن الكريم، والحديث المقبول– الصحيح والحسن – فيه غُنية عن رواية الحديث الضعيف والعمل به، وأن الحديث الضعيف يفيد الظنَّ المرجوح، وقد ذم الله تعالى الظنَّ، فقال سبحانه: " وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ"(يونس: ٣٦) ومن ثم فلا يعمل بالضعيف؛ لأنه زيادة في الدِّين بغير بينة.**

**قائل هذا الرأي: تبنى هذا الرأي جماعة من المحدثين والفقهاء منهم من صرح بذلك، ومنهم من أُخذ من كلامه، كابن مَعِينٍ، والبخاري، ومسلم في مقدمته[1]، وأبو زرعة الرازي، وسليمان الخطَّابي، وابن حِبانَ البُستي، وابن العربي –كبير المالكية في عصره–، وأبي شامة المقدسي– كبير الشافعية في زمنه– وابن حزم الظاهري[2]، والشوكاني، ولهما رأي قوي في المسألة لا يُهمل،**

(١) مقدمة صحيح مسلم، ص: ٦.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (ت: ٤٥٦)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، =

**وشيخ الإسلام ابن تيمية، ومن المعاصرين: الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني وآخرين. وسأوثق مادر كلام غالبهم بمثال فيما يأتي:**

**فمثلاً: يقول ابن حبان: والشيخ إذا لَمْ يَرْوِ عَنْهُ ثِقَةٌ فَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ بِهِ لأَنَّ رِوَايَةَ الضَّعِيفِ لَا تُخْرِجُ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ عَنْ حَدِّ الْمَجْهُولِينَ إِلَى جُمْلَةِ أَهْلِ الْعَدَالَةِ كَأَنَّ مَا رَوَى الضَّعِيفُ وَمَا لم يرو فِي الحكم سيان[1].**

**وقال ابن حزم: في صفة وُجُوه النَّقْل الَّذِي عِنْد الْمُسلمين لكتابهم وَدينهمْ: وَالْخَامِس شَيْء نقل كَمَا ذكرنَا إِمَّا بِنَقْل أهل الْمشرق وَالْمغْرب أَو كَافَّة عَن كَافَّة أَو ثِقَة عَن ثِقَة حَتَّى يبلغ إِلَى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم إِلَّا أَن فِي الطَّرِيق رجلا مجروحاً بكذب أَو غَفلَة أَو مَجْهُول الْحَال فَهَذَا أَيْضا يَقُول بِهِ بعض الْمُسلمين وَلَا يحل عندنَا القَوْل بِهِ وَلَا تَصْدِيقه وَلَا الْأَخْذ بِشَيْء مِنْهُ[2].**

**وقال ابن تيمية: ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة[3].**

**وقال الشوكاني: الضَّعِيفَ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ وَثُبُوتِهِ عَنِ**

---

= ٢/٦٩.

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ١/٣٢٨.

(٢) الفصل في الملل والأهواء، مرجع سابق.

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: مكتبة الفرقان – عجمان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١هـ، ١/١٧٥.

[1].

**وقال أبو سليمان الخطَّابي: وأما الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلاّ على أقله ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه ولا يعبؤون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم**[2].

**وقال الشيخ أحمد شاكر: "والذي أراه أنَّ بيان الضعف في الحديث واجب على كل حال، ولا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حُجة لأحد إلا بما صح عن رسول اللهﷺ من حديث صحيح أو حسن"**[3]

**مناقشة وجهة ذلك الرأي:**

**بِتَتبع كلام ابن معين وجدت له قولين، الأول: القول بعدم العمل بالحديث الضعيف، والثاني: القول بالعمل به، وقد نقل ابن حجر في التهذيب دليل القول بعدم العمل به فقال: كان يحيى بن معين يقول: «من لم يكن سَمحاً**

(١) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١/١٣٤.

(٢) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، ط: الأولى ١٣٥١ هـ، ١/٣.

(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية بيروت، ص: ٨٦.

**في الحديث، كان كذّاباً! ». قيل له: «وكيف يكون سمحاً؟ ». قال: «إذا شَكَّ في الحديث تركه»[(١)]، ودليل إجازته للعمل بالحديث الضعيف ما نقله ابن عدي في الكامل عن أحمد بن سعد بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين يَقُولُ: إِدْرِيسُ بْنُ سِنَانٍ يُكْتَبُ مِنْ حَدِيثِهِ الرِّقَاقُ[(٢)]. أما البخاري فقد قال الكوثري: والمنع من الأخذ بالضعيف على الإطلاق مذهب البخاري. [(٣)] وقد عقب عبد الفتاح أبو غدة على الكوثري، فقال: "هذا الكلام غير مسلَّم ومنقوضٌ بصنيعه في(الأدب المفرد)، فقد أورد جملة كبيرة من الأحاديث والآثار الضعيفة مستدلاً بها في الباب، وقد يكون البابُ قاصراً عليها وفي رواتها الضعيف والمجهول ومنكر الحديث والمتروك. . . "[(٤)].**

**قلت (الباحث): البخاري كان يتخير من أحاديث الرجال، فقد يكون الراوي ضعيفاً لكن له روايات غير متهالكة أو واهية ينتقيها البخاري، علماً أنه لم يشترط على نفسه في (الأدب المفرد) ألا يُخرج الضعيف لكنه على أية حالٍ روى الضعيف وقال به. وإن كان السيوطي قد حكى عن ابن العربي قوله: لا يجوز العمل به مطلقاً[(٥)]، إلا أن رأيه في كتابه ( القبس) العمل بالضعيف،**

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ٢٣٣/١.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م، ٣٤/٢.

(٣) مقالات الكوثري، المكتبة التوفيقية، مصر، ٥٩/١.

(٤) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، لمحمد بن عبدالحي اللكنوي، ت١٣٠٤هـ، تعليق عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١٨هـ، ص: ١٨٢.

(٥) تدريب الراوي، ١٦٢/١.

**فهو عنده كالمسند، فقال: وفيه مسألتان من أصول الفقه إحداهما: "أن المرسل من الأحاديث كله كالمسند عنده. . . "[1]، وقال في موضع آخر: قلنا: المرسل عندنا كالمسند وقد بيَّناه في كتاب الأصول[2] وهو هنا قد تبع مالكًا– صاحب المذهب – في قبول المُرسل مطلقًا. قلت: ولا ريب أن المرسل ضعيف.**

**•نخلص من هذا إلى أن هذا المذهب تُحمد له غيرته على السنة من أخذ الحيطة والحذر في قبول الحديث الضعيف خاصة في العقائد والأحكام، لكن العدد منهم تساهلوا فيما دون ذلك، ويمكن الرد على موقفهم: أن الحديث الضعيف بشروطه التي وضعها الجمهور للعمل به ليس كذباً على النبي ﷺ، بل هو منسوب إلى النبي ﷺ مع احتمال الخطأ، وهذا الاحتمال يَقْوى ويَضعف بحسب نوع الضعف.** [3]

**المذهب الثالث:**

**يعمل بالحديث الضعيف في الترغيب والترهيب وفي فضائل الأعمال والقصص والمواعظ والحكايات وغيرها.**

---

(١) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ) تحقيق: الدكتور محمد ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٩٢ م، ٢٠٦/١.

(٢) القبس، ٥٢٤/١. مرجع سابق.

(٣) انظر: حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين والفقهاء دراسة تأصيلية، عبد الفتاح صالح قديش اليافعي، ص: ٢.

**مستند هذا الرأي:**

**نُقولات كثيرة عن علماء الحديث وغيرهم، منها: ما قاله ابن حجر: يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ "لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطى حقَّه من العمل، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدُة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حقٍ حتى للغير"[(١)].**

**وقول ابن عبد البر: أحاديث الفضائل لا يُحتاج فيها إلى من يُحتجُ به[(٢)]، وما نُقل عن الأئمة: ابن معين وابن مهدي وأحمد بن حنبل والحاكم وغيرهم" إذا رَوينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكامِ شدَّدنا في الأسانيد وانتقاد الرجال، وإذا رَوينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال[(٣)]. ونقل النووي اتفاق علماء الحديث على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال[(٤)].**

**المذهب الرابع: يُعمل به بشروط:**

**قال بهذا الرأي: ابن حجر العسقلاني وغيره، وبيان ذلك كالتالي:**

**١– الأول متفق عليه: وهو أن يكونَ الضعف غيرَ شديدٍ، فيُخْرِجُ من**

(١) الفتح المبين بشرح الأربعين، لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، الناشر: دار المنهاج، جدة – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م، ١/١٠٩.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام: ١٣٨٧ هـ

(٣) الكفاية في علم الرواية، ١/١٣٣.

(٤) المجموع للنووي، ٢/ ٢٢٦.

**انفرد من الكذابين والمتهمين ومن فَحُشَ غلطه.**

**٢– أن يكون مندرجاً تحت أصلٍ عام– ثابت بالقرآن الكريم، أو بصحيح السنة– فيخرج ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.**

**٣– أن لا يعتقد عند العمل به ثبوتُه لئلا يُنسب إلى النبي ﷺ مالم يقله، والشرطان الأخيران عن العز ابن عبد السلام وابن دقيق العيد، والأولُ نَقل العلائيُّ الاتفاق عليه[1].**

**٤– أن يكون في فضائل الأعمال.**

**بعد عرضنا لهذه الشروط نجدها في غاية الدِّقة والأهمية لو التُزمت لضاقت دائرة العمل بالأحاديث الضعيفة لكن يُعكر على ذلك أن الشرط الأول مثلاً– وهو محل اتفاق كما أسلفت– يتطلب المعرفة بحال الحديث من حيث شدة الضعف لنتجنب العمل به، وهذا يتطلب عالماً نحريراً مطلعاً بهذا الفن – علم الحديث– في حين أن الكثير من العوام( غير المتخصصين في علم الحديث) يعملون بالحديث الضعيف ومن ثم يصعب عليهم معرفة حاله!. قلت لا مانع من العودة إلى أهل الصنعة في ذلك فهم الآن كُثر والحمد لله، وهذا في وجهة نظري يُضَيق العمل به وهو ما نَصْبوا إليه. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي التنبه إلى أهمية الإفادة من البرامج الحاسوبية( برامج تخريج الحديث النبوي وعلم الرجال وغيرها)، وكذا وسائل الاتصال القديمة والحديثة من: (الإذاعة**

(١) شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»، علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ، ١/٣١٩.

**والتلفاز، والدراما. . وغيرها)، وكذا وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيفها في خدمة السنة، وتقريبها وعلومها إلى فئات المجتمع المختلفة؟.**

## حكم رواية الحديث الضعيف:

**قال العراقي في شرح ألفية الحديث: أمّا غيرُ الموضوعِ فجوّزوا التساهُل في إسنادِهِ وروايتِهِ من غيرِ بيانٍ لضَعْفِهِ إذا كانَ في غيرِ الأحكامِ والعقائدِ. بلْ في الترغيبِ والترهيبِ من المواعظِ والقصصِ وفضائلِ الأعمالِ ونحوِها.**

**أما إذا كانَ في الأحكامِ الشرعيةِ من الحلالِ والحرامِ وغيرِهما، أو في العقائدِ كصفاتِ اللهِ تَعَالَى وما يجوزُ وما يستحيلُ عَلَيْهِ ونحوِ ذلكَ فَلَمْ يَرَوا التساهلَ في ذَلِكَ [(١)].**

**والذي أميل إليه هو وجوب بيان درجة الحديث على كل حالٍ سواء كان ضعيفًا أم صحيحًا سوى ما في الصحيحين وما في درجتهما مما نَصَّ عليه أئمة هذا الفن؛ لأن ترك البيان قد يوهم الصحة– خاصة إذا كان الناقل من أئمة الحديث المعتبرين. أضف إلى ذلك أنه لو قام الجهابذة ببيان درجة الحديث في كتبهم – خاصة وهم أعلم الناس بحاله– لادخرنا الجهد والوقت الذي استُنفد في الحكم على الأحاديث والبحث عنها في أمور أخرى تنفع العلم وأهله. . . إلخ ذلك. بعد عرضنا للحديث الضعيف بإيجاز ننتقل إلى الحديث الموضوع، وما يتعلق به من قضايا مهمة نناقشها في هذا المطلب.**

---

(١) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) لعبد الرحيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ) تحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ، ١/ ٣٢٥.

## المطلب الثاني: التعريف بالحديث الموضوع، وحكم روايته والعمل به وطرائق الوضاعين

**أولاً: الموضوع في اللغة له عِدة معانٍ:**

**١– الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنوعُ، قال البقاعي: "الموضوع هو اسم مفعول من وضع الشيء يضعه – بالفتح – وضعاً حطّه إشارة إلى أنّ رتبته أن يكون دائماً ملقًى مطّرحاً لا يستحق الرفع"[(١)]. والمرفوع هو المنسوب للنبي ﷺ، نسبة إلى صاحب المقام الرفيع ﷺ، فهو من المقابلة، فتأمل. وأُوردَ المَوْضُوْعَ فِي أنواعِ الحَدِيْثِ مَعَ أنَّه لَيْسَ بحديثٍ؛ نظراً إلى زَعْمِ واضعِهِ، ولتُعْرَفَ طرقُهُ التي يُتوصَّلُ بها لمعرفتِهِ ليُنفى عَنْ القَبولِ[(٢)].**

**٢– الإسقاط، يقال: وضع الجناية بمعنى أسقطها، ويقال: وضع هذا الأمر عن كاهله بمعنى أسقطه[(٣)].**

**٣–الخسارة، يقال: وضع فلانٌ في تجارته، أي خسر، ومنه بيع المواضعة، ومن ثم فالمعاني كلها تدور على الحط والخفض والسقط[(٤)]. قال العراقي في ألفيته: شَرُّ الضَّعِيْفِ: الخَبَرُ الموضُوْعُ. . . الكَذِبُ المُختَلَقُ**

---

(١) النُّكت الوَفية بما في شرح الألفية، لإبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، ١/٦٤٥.

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا بن محمد الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، ١/٢٨٤.

(٣) القاموس المحيط، للفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، ١/٧٧١.

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة ٦: ١١٧ . ١١٨.

**المَصْنُوْعُ[١].**

**ثانياً: الموضوع اصطلاحاً: هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ" أي كذب الراوي في الحديث النبوي بأن يروي عن النبي ﷺ ما لم يقله متعمدًا لذلك[٢]. إلا أن بعض العلماء لم ير التقييد بقيد التعمد، وهذا منهج ابن تيمية إذ قال، ويراد بالموضوع: ما يعلم انتفاء خبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في "المسند" منه، بل وفي "سنن أبي داود والنسائي"[٣].**

**وحول كلام ابن تيمية يقول الدكتور عمر فلاته:. . . كما أن بعض علماء الحديث خص تسمية ما نُسب إلى النبي خطأ من غير قصد بأسماء خاصة، كالإدراج، والقلب، والعلة، مما لا يُعتبر موضوعًا حسب اصطلاحهم وإن كان الحكم فيها الرَّد، كما أن الحكم على الحديث بالوضع وعدمه من الأمور الظنية، التي لا ينبغي التَّسرع فيها، وعدم التسرع في الحكم بالوضع يقتضي عدم الحكم بالوضع على غير المعتمد. لكن هذا لا يمنع أن نلحق بالوضع ما نسب إلى النبيﷺ خطأ مما لم يقله، وإن كان بعض الرواة عزاه إليه دون قصد، والذي دفعني إلى أن ألحق بالموضوع ما نسب إلى النَّبي ﷺ خطأ مكانة ومنزلة حديث رسول الله ﷺ إذ هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد**

(١) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لأبي يحي السنيكي، ١/٢٨٤.

(٢) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي، ١/١٥٠، بتصرف يسير.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ١٨/٢٦.

**أوجب الله على هذه الأمة العمل به والتثبت في تحمله وأدائه، فلا بد من التشدد في قبوله والتثبت في أخذه. . . وقد كان هذا هو منهج السلف من المحدثين[1].**

**أما الوضاعون: فهم الذين تعمدوا الكذب لا لأنهم أخطئوا ولا لأنهم رووا عن كذَّاب[2]. ومن هنا نجد توافقاً بين المعنى اللغوي والاصطلاحي بجامع الدناءة والانحطاط في كلٍ.**

## ثالثًا: حكم العمل بالحديث الموضوع

**اتفق العلماء على حرمة العمل بالحديث الموضوع واعتقاده، لا في الترغيب والترهيب، ولا في الفضائل، ولا في غيرها، وسواء أكان له شاهد أم لا.**

**وقال السيوطي: فَإِن قيل: لم جَوَّزتم العَمَل بالضعيف مَعَ الشَّاهِد الْقوي، وَلم تُجَوِّزُوهُ بالموضوع مَعَ الشَّاهِدِ؟ قُلْنَا: لِأَن الضَّعِيف لَهُ أصل فِي السّنة وَهُوَ غير مَقْطُوع بكذبه، وَلَا أَصْلَ للموضوع أصلًا، فَشَاهِدُهُ كَالبَنَّاءِ عَلَى المَاءِ أَوْ عَلَى جُرُفٍ هَارٍ[3].**

---

(١) الوضع في الحديث، لعمر حسن فلاته، رسالة دكتوراة، قسم الحديث –كلية أصول الدين – جامعة الأزهر القاهرة، الناشر: مكتبة الغزالي، ١٤٠١هـ، ١/١٠٩.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، ط: الرابعة، ١/٢١.

(٣) – تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

**رابعًا: حكم رواية الحديث الموضوع:**

**قال ابن الصلاح: اعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ شَرُّ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَلَا تَحِلُّ رِوَايَتُهُ لِأَحَدٍ عَلِمَ حَالَهُ فِي أَيِّ مَعْنًى كَانَ إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيَانِ وَضْعِهِ[١].**

**وقال في التدريب: وَتَحْرُمُ رِوَايَتُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِوَضْعِهِ، فِي أَيِّ مَعْنًى كَانَ، سَوَاءٌ الْأَحْكَامُ وَالْقَصَصُ وَالتَّرْغِيبُ وَغَيْرُهَا، إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيَانِ وَضْعِهِ والتحذير منه؛ لِحَدِيث: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»[٢].**

**و"يرى" – مضبوطة بضم الياء – بمعنى يظن. وفي "الكاذبين" روايتان: إحداهما: بفتح الباء على إرادة التثنية. والأخرى: بكسرها على صيغة الجمع. وكفى بهذه الجملة وعيداً شديداً في حق من روى الحديث فيظن أنه كذب فضلا عن أن يتحقق ذلك ولا يبينه؛ لأنهﷺ جعل المحدث بذلك مشاركاً لكاذبه في وضعه، وهذا ما أشار إليه مسلم في مقدمة صحيحه، فقال: "اعلم أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي إلا ما عُرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه وأن يتقي منها ما كان عن أهل التُهم والمعاندين من أهل البدع"، وكلام مسلم هنا موافق لما دل عليه الحديث المذكور[٣].**

**منزلة الحديث الموضوع: شر الحديث الضعيف جملة وتفصيلاً، وقد**

(١) مقدمة ابن الصلاح، ٩٨/١.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي، ٣٢٣/١، بتصرف. والحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، ٨/١، وغيره.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٨٣٨/٢، ومقدمة مسلم: ص٩.

**جعله العلماء آخر درجات الحديث الضعيف، وإنما جعلوه من درجاته لأجل التقسيم المعرفي وبحسب ادعاء واضعه وإلا فهو ليس من أنواع الحديث أصلاً[1].**

**خامسًا: طرائق الوضاعين في وضع الحديث:**

**للوضاعين في صياغة الحديث طريقان رئيسان وإن كان العراقي في ألفيته أضاف طريقاً ثالثاً حيث قال:**

**وَالوَاضِعُوْنَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَبَعْضٌ وَضَعَا**
**كَلامَ بَعْضِ الحُكَمَا في وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضْعُهُ لَمْ يُقْصَدِ**
**نَحْوُ حَدِيْثِ ثَابِتٍ (مَنْ كَثُرَتْ صَلاَتُهُ) الحَدِيْثَ، وَهْلَةٌ**

**وبيانها التالي:**

**الطريق الأول: الصناعة: والصناعة أن يأتي أحدهم بكلام لغيره ليس من عند نفسه، ككلام لبعض الحكماء أَوْ الزُّهَّادِ، أَوْ الصَّحَابَةِ، أَوْ الإسرائيلياتِ، ثم يضع له إسناداً وينسبه للنبي ﷺ كحديث: " الْمَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ، وَالْحِمْيَةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ"[3]، فإنَّه من كلامِ بَعْضِ الأطباءِ.**

---

(١) الآثار السيئة للوضع في الحديث، لعبد الله بن ناصر الشقاري، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد١٢٠، السنة ٣٥ – ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ١/١١٦.

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا السنيكي، ١/٢٩٣.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ٢٠٦، وتدريب الراوي، ١/٣٣٨. وزاد المعاد لابن القيم، / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: ٢٧، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م، وقال ابن القيم: وأما الحديث الدائر على ألسنة الناس: " الحمية رأس الدواء والمعدة بيت الداء وعودوا كل جسم ما اعتاد" =

**الطريق الثاني: الاختلاق: وذلك بأن يأتي بكلام من عند نفسه، ثم يضع له إسناداً وينسبه للنبي ﷺ، مثاله: ما قاله سَيْفُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ، فَقَالَ: مَالَكَ، قَالَ: ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ، فَقَالَ: لَأُخْزِيَنَّهُمُ الْيَوْمَ، حدثني عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "معَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ، أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينِ"[(١)]، وهو حديث موضوع، وسعد هذا، ساقط متهم بالزندقة.**

**الطريق الثالث: عدم قصد الراوي وضعه وإنما وَهم فيه، وإنما يُسمى شِبه الوضع، لكنه يدخل في الموضوع إذا ظهر لراويه حاله فأصر عليه[(٢)]. كحديث ابن ماجة عن جابرٍ مرفوعاً: "مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ باللَّيلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بالنَّهارِ"[(٣)].**

**قال الحاكمُ: دخلَ ثابتُ بنُ موسى على شَريكِ بنِ عبدِ اللهِ القاضي، والمُستملي بين يديهِ، وشريكٌ يقول: حدّثنا الأعمشُ، عن أبي سفيانَ، عن جابرٍ، قال: قالَ رسول اللهﷺ: ولم يذكرِ المتْنَ. فلما نظرَ إلى ثابتِ بنِ موسى قالَ:**

---

= فهذا الحديث إنّما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصحّ رفعه إلى النبيﷺ، قاله غير واحدٍ من أئمة الحديث. ٩٦/٤.

(١) الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي، ١١٥/٣، رقم: ١٠٩١، والموضوعات لابن الجوزي، ٤٢/١، وغيرهما.

(٢) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) للعراقي، ٣١٦/١.

(٣) سنن ابن ماجة، إقامة الصلوات، باب: ما جاء في قيام الليل، ٣٥٨/٢، رقم: ١٣٣٣، وغيره، قال المحقق: باطل مرفوعاً، والصواب أنه من كلام شريك.

**"مَنْ كثُرتْ صلاتُهُ بالليلِ حسُن وجههُ بالنهارِ" وإنَّما أرادَ ثابتاً لزهدِهِ وورعِهِ، فظنَّ ثابتٌ أنّه رُوِيَ هذا الحديثُ مرفوعاً بهذا الإسنادِ، فكان ثابتٌ يحدّثُ به عن شريكٍ، عن الأعمشِ، عن أبي سفيانَ، عن جابرٍ**(١).

**وقالَ ابنُ حبّانَ: وهذا قولُ شريك. قالَهُ عَقِبَ حديثِ الأعمشِ، عن أبي سفيانَ، عن جابرٍ: "يَعْقِدُ الشيطانُ على قافيةِ رأسِ أحدِكم"**(٢). **فأدرجهُ ثابتٌ في الخبرِ ثمَّ سَرَقَهُ منه جماعةٌ ضعفاءُ وحدّثوا به عن شريكٍ؛ فعلى هَذَا هُوَ من أقسامِ المدرجِ**(٣).

**مما سبق يتبين لنا خطورة الأحاديث الضعيفة شديدة الضعف والموضوعة، وخطر الكذب والكذابين على المسلم وعقيدته ومجتمعه، وأمته؛ ولأجل هذا فقد وضع علماء الحديث الضوابط الحاكمة التي من خلالها نميز بين الغث والسمين، الصحيح والمكذوب، وما بسببه يحكم على الراوي بالكذب، وما بسببه تنفى عنه التهم.**

**هذه القضايا سأتناولها بالبحث محاولاً في ذلك جمع شتاتها من بطون الكتب وترتيبه، وشرح ما يحتاج إلى التوضيح، ورد بعض الشبه التي أثيرت بغير حق حول بعض الرواة ممن اتهموا بالكذب على رسول الله، وهذا ما تناولته في المبحث الثاني بإذن الله.**

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية، ص: ٦٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: التهجد، باب: عقد الشيطان على قافية الرأس، ٥٢/٢، رقم: ١١٤٢، وصحيح مسلم، صلاة المسافرين، باب: ما روي في من نام الليل أجمع، ٥٣٨/١، رقم: ٧٧٦، وغيرهما.

(٣) المجروحين لابن حبان، ٢٠٧/١، في ترجمة ثابت.

## المبحث الثاني: الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الضعيف ورواته من عدمه

وضع علماء الحديث ضوابط عدة للكشف عن خطورة هذه الأحاديث الضعيفة من عدمها.

إن ذِكرنا لهذه الضوابط هو استكمال لما سبق وذكرته وقت تعريف الحديث الضعيف، وأردت هنا التأكيد على أن إغفالنا هذه الضوابط، أو العمل بضدها هو تضييع الراوي والمروي مما يضر بالراوي والرواية والمتلقي أكبر الضرر، وإليك أهم هذه الضوابط.

**أولاً: لا يلزم من كون الراوي ضعيفاً ضعفُه في جميع رواياته:**

مثاله: في ترجمة( زياد بن عبد الله بن الطُّفيل العامري) قال صالح جزرة: زيادٌ في نفسه ضعيف، لكنه أثبتُ الناس في كتاب المغازي، وعن عبد الله بن إدريس: ما أجد أثبت من ابن إسحاق( صاحب المغازي) منه، وأفرط ابن حِبان فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد[١].

**ثانياً: الْجَارِح توثيقه مُعْتَبر وجرحه لَا يعْتَبر الا اذا وَافقه غَيره مِمَّن ينصف وَيعْتَبر:**

ساق اللكنوي مجموعة من العلماء زعم أنهم معروفون بالإسراف فِي الْجرْح والتعنت فِيهِ، وذكر منهم: أَبُو حَاتِم وَالنَّسَائِيّ وَابْن معِين وَابْن الْقطَّان وَيحيى الْقطَّان وَابْن حبَان وَغَيرهم ثم قال:. . . فليثبت الْعَاقِل فِي الروَاة الَّذين

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ١/٤٠٤.

**تفردوا بجرحهم وليتفكر فِيهِ، ثم قال: قال الذهبي في الميزان فِي تَرْجَمَة سُوَيْد بن عَمْرو الْكَلْبِيّ بعد نقل توثيقه عَن ابْن معِين وَغَيرهم اما ابْن حبَان فاسرف واجترأ فَقَالَ كَانَ يقلب الاسانيد وَيَضَع على الاسانيد الصَّحِيحَة الْمُتُون الْوَاهِيَة انْتهى[1].**

**قلت: هذا الكلام عليه ملحظان:**

**الأول ساقه أبو غدة، فقال: هذا الكلام يثبت أن ابن حبان لم يكن متساهلاً في الحكم على الحديث بل وصف بالتشدد، وإنما وصف بذلك لمخالفة الجمهور في قبول رواية مجهول العدالة[2]، فهو ثقة عند ابن حبان إذا كان شيخهُ والراوي عنه ثقتين ولم يكن الحديث منكراً. قلت: لكنه ضعيف عند الجمهور[3].**

**الثاني: أن إخراج هؤلاء الجهابذة– أَبُو حَاتِم وَالنَّسَائِيّ وَابْن معِين وَابْن الْقطَّان وَيحيى الْقطَّان وَابْن حبَان– من الإنصاف والاعتبار فيه تجن كبير عليهم كيف وهم الأثبات الذين قَلَّبوا الأسانيد وخبروا عللها وعرفوا صحيحها من سقيمها، فالأمر يحتاج إلى ضوابط وقواعد ونماذج تُجرب ويُقاس عليها حتى نستطيع إصدار الحكم المبني على الدليل.**

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ٢/٢٥٣، راجع أيضًا: الرفع والتكميل، ص: ٢٧٥.

(٢) قسم العلماء مجهول العدالة إلى: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، وهذا لا تقبل روايته عند الجماهير. ومن جهلت عدالته باطناً، ولكنه عدل في الظاهر، وهو المستور: فقد قال بقبوله بعض الشافعيين، ورجح ذلك سليم بن أيوب الفقيه، ووافقه ابن الصلاح. أنظر: الباعث الحثيث، بتصرف، ٢٥٦.

(٣) قواعد في علوم الحديث، ص: ١٨٠، أشار إلى ذلك المحقق: أبو غددة– رحمه الله–.

**ثالثاً: عدم الالتفات إلى الجرح الناشئ عن الفهم الفاسد:**

**في ترجمة ( زيد بن وهب الجُهني) قال ابن حجر: وشذ يعقوب بن سفيان الفسوي فقال في حديثه خلل كثير – أي زيد بن وهب – ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه: يا حذيفة بالله أنا من المنافقين، قال الفسوي: وهذا محال، قلت: هذا تعنت زائد وما بمثل هذا تضعف الأثبات ولا ترد الأحاديث الصحيحة. فهذا صدر من عمر ﷺ عند غلبة الخوف وعدم أمنِ المكر فلا يلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات[1]**

**رابعاً: جرح المتأخر لا يُعتد به مع تُوثيق المتقدم:**

**لا يخفى أن الراوي أَعرف بمشايخه ومعاصريه وأدرى بأحوالهم وحديثهم، وكذلك كلما قرب زمن الراوي من شيخه كلما كان حكمه في ذلك أقرب إلى الحق فإن طول العهد وتباعد الزمان أدعى لاحتمال ضعف النقل وكثرة الوسائط، وعليه فإن توثيقه المتقدم إذا كان من أهل الخبرة والدراية والاعتدال مُقدم على تضعيف المتأخر. قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري: القسم الثاني فيمن ضُعِّف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله، أو لتأخر عصره ونحو ذلك.**

**وقال في ترجمة إسرائيل بن يونس: وبعد ثبوت واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل**

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، ص: ٤٠٤. ، وقواعد في علوم الحديث ٤٠٩.

**الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائما لإسناده إلى كون القطان كان يَحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحَمل[1].**

**خامساً: صِحة السند أو ضعفه لا تستلزم صحة المتن أو ضعفه:**

**مما تقرر في علوم الحديث أن صحة سند الحديث لا تستلزم صحة المتن[2]، وذلك لاحتمال وجود علة، أو شذوذ في متنه، وكذلك فإن ضعف السند لا يلزم منه ضعف الحديث لاحتمال أن يكون المتن قد صح من طريق أخرى، وإذاً فمن التسرع وعدم التثبت أن يَنظر طالب العلم إلى إسناد الحديث، فإذا وجده متصلاً ووجد رجاله موثقين حكم بصحة الحديث قبل أن يمعن النظر جيداً في متنه أو شواهده ومتابعاته. ولكن يَسوغ الحكم على الحديث بناء على صحة إسناده بشروط ثلاثة وهي:**

**١ – أن يكون هذا الحكم صادراً من حافظ متأهل لذلك.**

**٢ – أن يبذل الجُهد والوسع في التفتيش وتتبع الطرق والشواهد.**

**٣ – أن الحكم مع ذلك يكون ظنيا. قال السخاوي: فَإِذَا بَلَغَ الْحَافِظُ الْمُتَأَهِّلُ الْجُهْدَ، وَبَذَلَ الْوُسْعَ فِي التَّفْتِيشِ عَلَى ذَلِكَ الْمَتْنِ مِنْ مَظَانِّهِ، فَلَمْ يَجِدْهُ إِلَّا مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ الضَّعِيفَةِ – سَاغَ لَهُ الْحُكْمُ بِالضَّعْفِ بِنَاءً عَلَى غَلَبَةِ ظَنِّهِ[3].**

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ٤٦٠، وص: ٣٩٠، بتصرف.

(٢) اختصار علوم الحديث، لابن كثير، المحقق: أحمد محمد شاك الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ص: ٤٣.

(٣) فتح المغيث ٣٤٨/١، بتصرف.

**سادساً: عدالة الراوي وصلاحه، ليست مسوغاً لقبول روايته:**

**اتّفق عُلَمَاء الحَدِيث على أَنه لَا يُؤْخَذ بِالْحَدِيث إِلَّا إِذا كَان رُوَاته موصوفين بِالْعَدَالَة والضبط، وَأَن الْعَدَالَة وَحدهَا غير كَافِيَة. قَالَ يحيى بن الْقطَّان: «لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ» [(١)]. قلت: والمراد بالكذب هنا الخطأ والغلط كما فسره مسلم في مقدمة صحيحه، وعِلة ذلك أن أهل الخير هؤلاء انشغلوا بالعبادة عن الرواية فنسوا الحديث، ثم إنهم كما قَالَ مُسْلِمٌ: " يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ، وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ "[(٢)] وقال، قَالَ أَبُو الزِّنَاد عبد الله بن ذَكْوَان: أدْرَكْت بِالْمَدِينَة مئة كلهم مَأْمُون مَا يُؤْخَذ عَنْهُم الحَدِيث يُقَال لَيْسَ من أَهله[(٣)]، وقد اعترض الصنعاني على وصفهم بالصلاح من غير علم، فقال: وفي الحقيقة إنه ليس بصلاح فإنه لا صلاح إلا عن علم، وإنما عدهم– زين الدين العراقي– صالحين لما يرى من تقشفهم وزهدهم، مع أنهم من أهل الجهل والغباوة، ولذا قيل:**

**مَنْ عذيري من معشر هجروا العق ل وحادوا عن طرقه المستقيمة**

**لا يرون الإنسان قد نال حظاً من صلاح حتى يكون بهيمة[(٤)]**

**ولعل الصنعاني يريد بالعلم هنا، العلم الواجب على كل مكلف. قلت: كذا اتصاف الراوي بالضبط وحده غير كافٍ، حتى يكون عدلاً.**

---

(١) مقدمة صحيح مسلم، ١٧/١. والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ١٥٨/١،

(٢) مقدمة صحيح مسلم، ١٧/١.

(٣) ) مقدمة صحيح مسلم، ١٥/١.

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ٥٨. البيتان لابن دقيق العيد.

**سابعاً: لا ينبغي أن يُسمع قول مُبتدع في مُبتدع:**

**قال ابن حجر في ترجمة( إسماعيل بن أَبان الوراق الكوفي) بعدما ذكر الجُوز جاني فيه: كان مائلاً عن الحق – وقصد بالحق هنا زعمه: النَّصْبَ، وهو التدين ببغض سيدنا علي ﷺ. والميل عن الحق يعني به ما عليه الكوفيون من التشيع، وكان إسماعيل هذا شديد التشيع– قلت: الجُوزجاني كان ناصبيًا منحرفًا عن علي، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمانﷺ، والصواب موالاتُهما جميعاً (سيدنا عثمان، وسيدنا علي – رضي الله عنهما)[1].**

**ثامناً: الراوي لا يضره التَّشيع[2] إذا كان ثَبْت الأخذ والأداء، ولم يكن داعية إلى رأيه**

**قال ابن حجر: وخالد بنُ مخلد القَطْواني الكوفي من كِبار شيوخ البخاري روى عنه، وثقوه وكان شيعياً مفرطاً، قال العِجْلي: ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد:**

---

(١) ) فتح الباري لابن حجر العسقلاني، ١/٣٩٠.

(٢) ) فالتشيع في عرفهم ( المتقدمين من الرواة)لا يعدوا تفضيل (على ﷺ) على بعض الصحابة كعثمان –رضي الله عنهم، وأرضاهم جميعاً– وفي ذلك قال الحافظ رحمه الله: ( التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ وإذا كان معتقد ذلك، ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً، فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين: فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة). راجع تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ترجمة أبان بن تغلب الربعي، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، ١/٩٤. بتصرف.

**كان مُتشيعاً مُفرطاً، وقال صالح جَزَرة: ثقة إلا أنَّه كان متهماً بالغُلو في التشيع، وقال أحمد بن حنبل: له مناكير، وقال أبو داود: صَدوق إلا أنَّه يتشَيع، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به. قلت (القائل ابن حجر): أما التشيع، فقد قدمنا أنَّه إذا كان ثَبت الأخذ والأداء لا يضره لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه، وأما المناكير: فقد تتبعها ابن عدي من حديثه، وأوردها في كتابه" الكامل" ٣/ ٩٠٤/ ٩٠٧، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة " من عَادَى لي ولياً. . . الحديث"، وروى له الباقون سوى أبي داود(١).**

**فالتشيع في عرف المتقدمين ليس كتشيع المعاصرين الذين حكموا برِدَّةِ الكثير من الصحابة، وأنهم كتَموا الوحي، وكذا اتهامهم بالخيانة والكذب، وكذا تجويز لعنهم، ورمي السيدة عائشة– رضى الله عنها – الصديقة بنت الصديق– بالإفك، وسَب أبي بكر وعمر، فهؤلاء لا تُقبل روايتهم بحال حتى يُحدثوا توبة، بينما الشيعة الأولى كما روى ابْنُ شَوْذَبٍ، عَنْ لَيْثٍ قَالَ: " أَدْرَكْتُ الشِّيْعَةَ الأُوْلَى بِالكُوْفَةِ وَمَا يُفَضِّلُوْنَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ أَحَداً "(٢). ومن الشيعة الأولى ( أبو الصلت الهروي) قال أحمد بن سيار: "كان يُعرف بالتشيع، فناظرته لأستخرج ما عنده، فلم أره يُفْرط رأيته يقدم أبا بكر وعمر ولا يذكر الصحابة إلا بالجميل. وقال لي: هذا مذهبي الذي أدين الله به"(٣).**

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص: ٤٠٠، والعواصم والقواصم ١/٣٩٦. بتصرف.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي، ٦/٣١٤.

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، =

**تاسعاً: ( إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف، فلك أن تقول: هو ضعيف بهذا الإسناد، ولا تقل ضعيف المتن)**

**قال السيوطي في(تدريب الراوي): إِذَا رَأَيْتَ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: هُوَ ضَعِيفٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَا تَقُلْ ضَعِيفُ الْمَتْنِ، وَلَا ضَعِيفٌ، وَلَا تُطْلِقْ لِمُجَرَّدِ ضَعْفِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ، فَقَدْ يَكُونُ لَهُ إِسْنَادٌ آخَرُ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِمَامٌ: إِنَّهُ لَمْ يُرْوَ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحٍ، أَوْ لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ يَثْبُتُ بِهِ، أَوْ إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ: مُفَسِّرًا ضَعْفَهُ، فَإِنْ أُطْلِقَ الضَّعِيفُ، وَلَمْ يُبَيَّنْ سَبَبُهُ، فَفِيهِ كَلَامٌ يَأْتِي قَرِيبًا. أهـ.**

**قلت: والكلام الذي أتى بعد هو: أنَّ حكمَه التوقفُ حتى ينكشفَ حالُه. قال التهانوي: وقد ينكشف حاله عند المجتهد بموافقة القياس، أو أقوال الصحابة والتابعين، أو دلالة النصوص وغيرها[1].**

**عاشراً: ضرورة التنبه إلى من رُمي بالتشيع، أو البدعة، أو سَرقة الحديث ثم رجع.**

**قال ابن حجر في "التهذيب" وقد عُتب أحمد في روايته عن عبد الرزاق شيخه (لتشيعه)، فذكر أن عبد الرزاق رجع. وقال ابن تيمية: مَعَ أَنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ كَانَ يَمِيلُ إِلَى التَّشَيُّعِ، وَيَرْوِي كَثِيرًا مِنْ فَضَائِلِ عَلِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً؛ لَكِنَّهُ أَجَلُّ قَدْرًا مِنْ أَنْ يَرْوِيَ مِثْلَ هَذَا الْكَذِبِ الظَّاهِرِ[2].**

---

= بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، ٦١٦/٢.

(١) تدريب الراوي، ١٦٠، قواعد في علوم الحديث، ٩٥، بتصرف.

(٢) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ، ١٣/٧.

**حادي عشر: التحذير من الاعتماد على خبرٍ يرويه واحدٌ من المعروفين بكثرة رواية الضَّعيف والموضُوع**

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاسْتِدْلَالُ بِمُجَرَّدِ خَبَرٍ يَرْوِيهِ الْوَاحِدُ، مِنْ جِنْسِ الثَّعْلَبِيِّ وَالنَّقَّاشِ وَالْوَاحِدِيِّ، وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الْمُفَسِّرِينَ؛ لِكَثْرَةِ مَا يَرْوُونَهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَيَكُونُ ضَعِيفًا، بَلْ مَوْضُوعًا. فَنَحْنُ لَوْ لَمْ نَعْلَمْ كَذِبَ هَؤُلَاءِ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى، لَمْ يَجُزْ أَنْ نَعْتَمِدَ عَلَيْهِ؛ لِكَوْنِ الثَّعْلَبِيِّ وَأَمْثَالِهِ رَوَوْهُ، فَكَيْفَ إِذَا كُنَّا عَالِمِينَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ؟!** (١).

**ثاني عشر: الحديث الضعيف لا يتقوى بالتجربة، وإنما يُتقوى بناء على الإسناد:**

**ومثال ذلك ما رواه البيهقي من حديث ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺقَالَ: "تُصَلِّي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ تَشَهَّدُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا جَلَسْتَ فِي آخِرِ صَلَاتِكَ فَأَثْنِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّﷺ ثُمَّ كَبِّرْ وَاسْجُدْ، وَاقْرَأْ وَأَنْتَ سَاجِدٌ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعَاقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَمُنْتَهَى الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ، وَاسْمِكَ الْأَعْظَمِ، وَجَدِّكَ الْأَعْلَى، وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ، ثُمَّ تَسْأَلُ بَعْدُ حَاجَتَكَ، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَسَلِّمْ عَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ، وَاتَّقِ السُّفَهَاءَ أَنْ تُعَلِّمُوهَا فَيَدْعُونَ رَبَّهُمْ فَيُسْتَجَابَ لَهُمْ"** (٢).

(١) منهاج السنة النبوية، الموضع السابق.

(٢) الدعوات الكبير للبيهقي، ١٨/٢، رقم: ٤٤٣، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى للنسخة الكاملة، ٢٠٠٩ م،

**قلت: سنده موضوع، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ بِلَا شَكٍّ، وَإِسْنَادُهُ مُخَبَّطٌ كَمَا تَرَى، وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِيهِ: كَذَّابٌ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يَرْوِي عَنْ الثِّقَاتِ الْمُعْضِلَاتِ، وَيَدَّعِي شُيُوخًا لَمْ يَرَهُمْ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيُ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي السُّجُودِ**(١).

**ورُغم ذلك قَالَ الْبَيْهَقِيّ إِنَّه قد جرب فَوجِدَ سَببا لقَضَاء الْحَاجة، وقَالَ ابْن الْجَزرِي فِي الْحصن الْحصين عَن الْبَيْهَقِيّ وَغير وَاحِد وَعَن نَفسه أَنه قد جربه لقَضَاء الْحَاجة فَوَجَدَهُ كَذَلِك**(٢). **ونقل الحاكم عن نفسه، وأحمد بن حرب، وإبراهيم بن على الدَّبيلي، والنووي وغير واحد، أنه قد جربه فوجده حقاً**(٣).

**قلت: قال الشوكاني: السُّنة لَا تثبت بِمُجَرَّد التجربة وَلَا يخرج بهَا الْفَاعِل للشَّيْء مُعْتَقدًا أَنه سنة عَن كَونه مبتدعا وَقبُول الدُّعَاء لَا يدل على أَن سَبَب الْقبُول ثَابت عَن رَسُول الله ﷺ فقد يُجيب الله الدُّعَاء من غير توسل بِسنة وَهُوَ أرْحم الرَّاحِمِينَ، وَقد تكون الاستجابة استدراجاً، فقد ثبت في السنة الصحيحة النهى عن القراءة في الركوع والسجود، فهذا من أعظم الدلائل على كون هذا المروي موضوعاً. .** (٤).

---

(١) الموضوعات، ١٤٢/٢،

(٢) تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للشوكاني، ص: ٢١٥، الناشر: دار القلم – بيروت – لبنان، ط: ١، ١٩٨٤م.

(٣) الحديث ليس في المستدرك، ولكن نقل ابن عراق في تنزيه الشريعة، أن الحاكم رواه في المائة، ١١٢/٢.

(٤) تحفة الذاكرين، الموضع السابق.

**ثالث عشر: لا يُضعف الحديث، أو يصحح، بمجرد الكشف الصوفي[١] ( التضعيف، والتصحيح الكشْفِي):**

**يقول صاحب الفتوحات المكية: رُب حديثٍ تُرك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته يكون صحيحا في نفس الأمر لسماع المكاشَف له من الروح (يقصد: جبريل؛ لأنه يُنزل المُكاشَف منزلة الصحابي الذي شهد مع رسول سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان)حين إلقائه على رسول الله ﷺ، ورُب حديث يكون صحيحا من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ، فيُعلم وضعه ويترك العمل به، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، وهو في نفس لأمر ليس كذلك[٢].**

**قلت: هذا كلام باطل لا يُؤبَه له؛ لأنه يُهدر علم الرِّواية، وفيه إبطال لقواعد الجَرح والتعديل وهدم لمنهج المحدثين فوق أن الكشف مضطرب لا قاعدة له ولا انضباط. قال ابن القيم رحمه الله: " وَمَنْ أَحَالَكَ عَلَى غَيْرِ( أَخْبَرَنَا) وَ(حَدَّثَنَا) فَقَدْ أَحَالَكَ: إِمَّا عَلَى خَيَالِ صُوفِيٍّ، أَوْ قِيَاسِ فَلْسَفِيٍّ، أَوْ رَأْيِ نَفْسِيٍّ. فَلَيْسَ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَأَخْبَرَنَا وَحَدَّثَنَا إِلَّا شُبَهَاتُ الْمُتَكَلِّمِينَ. وَآرَاءُ**

(١) مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، الناشر: لجنة التراث العربي٥/ ١٩. والكشف عند الصوفية: إدراك الأمور بنور إلهي لا بالسماع. معجم المصطلحات الصوفية (ص ٢٢٥).

(٢) الفتوحات المكية لابن عربي ١/١٤١، بتصرف. تحقيق: عثمان يحي، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ونقله العجلوني في (كشف الخفاء)١/١٤. أما ابن عربي الصوفي، فجمهور علماء الأمة على ضلالة وجهالاته، وإتيانه بالكفر، فيما اعتقد وكتب.

**الْمُنْحَرِفِينَ، وَخَيَالَاتُ الْمُتَصَوِّفِينَ، وَقِيَاسُ الْمُتَفَلْسِفِينَ. وَمَنْ فَارَقَ الدَّلِيلَ، ضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ"[1].**

**وقد تعجب عبد الفتاح أبو غدة من نقل الشيخ إسماعيل العجلوني في كتابه(كشف الخفاء) هذا الكلام دون تعليق عليه حيث قال: "هذا ما نقله العجلوني وسكت عليه واعتمده! ولا يكاد ينقضي عجبي من صنيعه هذا!. . . كيف استساغ قبول هذا الكلام الذي تُهْدَر به علوم المحدثين وقواعد الحديث والدين؟ ويصبح به أمر التصحيح والتضعيف من علماء الحديث شيئًا لا معنى له بالنسبة إلى من يقول:**

**إنه مكاشَف أو يَرى نفسه أنه مكاشَف! ومتى كان لثبوت السنة المطهرة مصدران: النقل الصحيح من المحدثين والكشف من المكاشَفين؟! فحذارِ أن تغتر بهذا، والله يتولاك ويرعاك» اهـ[2]. . . إلى آخره.**

---

(١) مدارج السالكين، لابن القيم، لمحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م، ٤٣٩/٢.

(٢) أبو غدة في تعليقة على كتاب: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للملا على القارئ. ص: ٢٧٣.

## المبحث الثالث: الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الموضوع ورواته من عدمه

لا ريب أنه دَخل في الإسلام قومٌ من الزنادقة لم يعجبهم حضارة هذا الدين ورِفعة شأنه وعُلوه فوق عقائدهم الباطلة فعمدوا إلى الدَّس في الدين والكذب على رسول الله ﷺ فوضعوا أحاديث تناقض أسس الإسلام وتعاليمه؛ وذلك بقصد إظهار تناقضه وتضاربه مما يثير حول مبادئه الرِّيب والشُكوك، إلا أن الجهابذة قد وضعوا ضوابط حاكمة وكاشفة عن مثل هذه الحِيل والأكاذيب؛ ليميزوا الصحيح من السقيم، وقد تناولتها من ثلاثة زوايا، الزاوية الأولي: نظرية تتعلق بالأسانيد والرواة. الزاوية الثانية: تطبيقية عملية تتعلق بالمتن. الزاوية الثالثة: عبارة عن ضوابط عامة تتعلق بطرق معرفة الوضع والوضاعين. . . إلخ. وهاك بيانها:

### أولاً: الزاوية الأولي: نظرية: تتعلق بالأسانيد والرواة:

أدرك العلماء الخطر الناتج عن الوضع فشمروا عن ساق الجد وساعده واهتموا بالإسناد، ودرسوا أحوال الرواة بعد أن كانت ثقة الراوي هي المُرجَحة فطلبوا الأسانيد قبل المتون، ودليل ذلك ما رواه مسلم بسنده عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم"[(١)]، وَقَالَ الْحَاكِم النيسابوري: " فَلَوْلَا الْإِسْنَادُ وَطَلَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ لَهُ وَكَثْرَةُ مُوَاظَبَتِهِمْ عَلَى حِفْظِهِ لَدَرَسَ مَنَارُ الْإِسْلَامِ، وَلَتَمَكَّنَ أَهْلُ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ

(١) مقدمة صحيح مسلم، ص: ٨٤.

**فِيهِ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَقَلْبِ الْأَسَانِيدِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا تَعَرَّتْ عَنْ وُجُودِ الْأَسَانِيدِ فِيهَا كَانَتْ بُتْرًا"[1]. وفي ضوء ذلك وضع العلماء ضوابط متعددة تكشف الضعف الشديد، والوضع والاختلاق، بكل دقة وحيادية، وبيانها التالي:**

**أولاً: أهمية تتبع الحفاظ في كل عصر لهذه الروايات وسَبْرِها وعدها ونخلها، وبيان زيفها وخطئها:**

**إن المتتبع لجهود السابقين يجدهم قد قطعوا شوطاً كبيراً في ذلك لكن الجهود في حاجة إلى الاستمرار، ودليل ذلك ما رواه العقيلي بسنده إلى حماد بن زيد قال: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث[2]. قال الصنعاني: ومعرفة قدر عددها دليل على تتبع الحفاظ من الأئمة لها ومعرفتهم إياها[3].**

**ثانياً: اتصاف راوٍ في السند بهذه الصفات كافٍ في رد روايته والحكم عليه بالضعف الشديد وعلى روايته بالوضع مالم يروها ثقة:**

**باستقراء مراتب ألفاظ الجرح[4] وجدت الأئمة قد اختلفت طرائقهم في**

---

(١) معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص: ٦.

(٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ١/١٥.

(٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢/٥٥، بتصرف.

(٤) مراتب الجرح والتعديل: أول من رتبها وهذبها وأدرج فيها الألفاظ المستعملة من قبل أئمة هذا الشأن الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في تقدمة كتابه (الجرح والتعديل) فأجاد وأحسن، وجعل ابن أبي حاتم المراس في القسمين أربعاً أربعاً، أربعاً في قسم التعديل، وأربعاً في قسم التجريح، وتبعه على ذلك ابن الصلاح والنووي وابن كثير، ثم جاء الذهبي =

**عدها ولكن الذي يهمنا هنا هو رتبة هذه الألفاظ وأنها ليست في مرتبة واحدة، ومن مراتب تلك الألفاظ: وهي مُرتبة من الأسهل إلى الأسوأ:**

**١– نحو قولهم: فيه مقال. فيه ضعف. ليس بذاك القويّ. . . . إلى آخره.**

**٢– نحو قولهم: لا يُحتجُّ به، مضطرب الحديث. . . إلى آخر ما هنالك.**

**٣– نحو قولهم: رُدَّ حديثه. منكر الحدي. ساقط الحديث. ضعيفٌ جِدّاً. واهٍ بمرةٍ.**

**٤– نحو قولهم: يسرق الحديث. متَّهَمٌ بالكذب، أو الوضع. ساقط.**

**٥– نحو قولهم: دجّالٌ. كذّاب. وضّاعٌ. يضع. يكذب. ٦– ما يدلّ على المبالغة، ك: أكذب الناس. إليه المنتهى في الكذب. ركْن الكذب[(١)].**

**وحكم هذه المراتب، أن أهل المراتب الأربع الأخيرة لا يحتج بحديثهم، ولا يكتب حديثهم لا للاختبار ولا للاعتبار. لكن، المرتبتان الأُوليان لا يحتج بحديث أهلهما كذلك ولكن يكتب حديثهم للاعتبار، والاعتبار معناه ( أن الحديث ضعفه غير شديد، ومن ثم يرقيه من هو في درجته، أو أعلى منه، وكذلك يُرقي غيره.**

---

= والعراقي فزادا في كل قسم مرتبة، فصارت المراتب خمساً خمساً، ثم جاء الحافظ ابن حجر فزاد في التقريب مرتبة في كل قسم فصارت المراتب ستاً ستاً، لكنه نَسخ مراتب القسمين جميعاً وأدرج مراتب الجرح بعد مراتب التعديل، فصارت المراتب اثنتي عشرة مرتبة. أنظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن حمد الخضير، ١١/٢٥.

(١) نُزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ١٧٤، بتصرف.

**ثالثاً: وصف من اشتهروا بعدالتهم بالكذب، لا يُراد به حقيقته بل مطلق التضعيف مجازاً، وما ذلك إلا لأن الكذب ينافي العدالة ولا ينافيها الضعف، ولذا قال ابن حبان في( عمرو بن عُبيد المعتزلي) يكذب في الحديث وهماً لا تعمداً – والكذب وهماً: عبارَة عَن وُقُوع خطأ فِي حَدِيثه على طَرِيق السَّهْو أَو الْغَفْلَة وَنَحْو ذَلِك وَهُوَ مِمَّا لَا يَخْلُو عَنهُ إِنْسَان مهما جلّ حفظه وانتباهه–** [(١)].

**فإن الحقيقة في الكذب الذي يَقدح في الرَّاوي ما كان عن عمد، ومن ثم فوصف المشهور بالعدالة بالكذب لا يوجب القدح فيه، بل يوجب توقفاً في قبوله حتى يَبين سبب ضعفه وإن كان القدح بالكذب فيمن لم تعرف عدالته كان جرحًا مبين السبب بأنه الكذب كما يدل له قوله "فقد جرح بمثل هذا كثير من الثقات وما على الجارح إثم لأنه عمل بالظاهر ولم يعلم الباطن"** [(٢)].

**رابعاً: مُطلق وجود كذَّاب في السند لا يلزم منه أن يكون المتن مَكذوباً:**

**لجواز أنه ثابت من غير طريقه إلا أن يعترف بأنه وضع ذلك الحديث بعينه، أو ما يقوم مقام اعترافه. . . " قاله زين الدين العراقي**[(٣)].

**إلى أخر ذلك من الضوابط التي وضعها علماء الحديث لمعرفة ما يُضعف الحديث بسببه ومدى خطورة عدم الدِّقة في النقل، والحكم على الراوي بشبهة قد يترك حديثه بسببها.**

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، ٢٦١.

(٢) توضيح الأفكار، ص: ٧٠. بتصرف.

(٣) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، للعراقي، ٣٠٧/١.

## الزاوية الثانية: تطبيقية عملية تتعلق بالمتن:

سلف وذكرت أهمية الإسناد وأنه للحديث مثل الأساس للبناء واستقر في الأذهان أنه لا يمكن تصور الحديث بدون الإسناد كما لا يمكن أن يتصور البنيان بدون الأساس والجسم بدون الروح. فأصبح الحديث عبارة عن جزئين: الإسناد، والمتن. فإذا كان المتن واحداً وله إسنادان، فهما حديثان في اصطلاح المحدثين. ومن ثم كان للإسناد أكبر الأثر في قبول المتن، ومن هذا القبيل: الحديث الموضوع المروي عن أبي بن كعب مرفوعاً في فضل القرآن، سورة سورة من أوله إلى آخره فقد روى السيوطي عن المؤمل بن إسماعيل قال: حدثني شيخ به، فقلت للشيخ: من حدثك به؟ فقال: حدثني رجل بالمدائن وهو حي فصرت إليه فقلت من حدثك به؟ فقال: حدثني شيخ بواسط وهو حي فصرت إليه فقال: حدثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بِعَبادان فصرت إليه. فأخذ بيدي فأدخلني بيتا فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني فقلت: يا شيخ من حدثك؟ فقال: له لم يحدثني أحد، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث[1].

### وهنا أسوق بعض الضوابط التطبيقية العملية المتعلقة بالمتن:

**أولاً: ما وضعه العلماء من مصنفات جمعت المتون الموضوعة وقامت**

(١) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح المؤلف: إبراهيم بن موسى الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ١/٢٢٨.

**بنقدها والحكم عليها لقد وضع العلماء مصنفات جمعت الحديث الموضوع ودرسته دراسة عملية تطبيقة بينت علله وأوجه كذبه، من هذه المصنفات: (الموضوعات) لابن الجوزي[1]. وهو كتاب وُضع لتبيان الأحاديث الموضوعة، وذكر أسانيدها وبيان عللها والإشارة إلى أماكن وجودها في كتب الحديث، وقد قسم ابن الجوزي أحاديث رسول الله ﷺ إلى ستة أقسام: الأربعة الأولى منها القلب مطمئن إليها لا تدخلها عِلة ولا يتطرق عليها فساد، وأما القسم الخامس: الشديد الضعف، فقد ألف فيه كتاب" العلل المتناهية في الأحاديث الواهية". أما القسم السادس: وهو المقطوع بأنها محال وكذب فقد ألف لها**

(١) عاب عليه ابن الصلاح، رحمه الله، تساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع، وكذا عاب عليه الحافظ زين الدين العراقي والحافظ ابن حجر، حيث أورد في كتاب "الموضوعات" أحاديث ضعيفة لا تصل لدرجة الوضع، وأحاديث حسنة، وأحاديث صحيحة، بل وأورد أحاديث في أعلى درجات الصحة، فذكر حديثين أحدهما عند البخاري والآخر عند مسلم. وربما كان سبب هذا الوهم، هو منهج ابن الجوزي في كتابه، حيث اعتمد في نقده للأحاديث على "نكارة المتن"، وهو أمر نسبي، لا يعني بالضرورة بطلان الحديث، وإن كان قرينة مرجحة لذلك، وعن هذا المنهج يقول الحافظ رحمه الله: "المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن. والركة ترجع إلى الرداءة. أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح. نعم، إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب". اهـ، نقلا عن "الباعث الحثيث"، ص١١٦، وقد قال ابن حجر: كتاب الموضوعات، موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدا. قال العلائي دخلت على ابن الجوزي الآفة من التوسع في الحكم بالوضع لأن مستنده في غالب ذلك ضعف رواته. "الباعث الحثيث"، ص١١٢، وتوضيح الأفكار، للصنعاني، ٥٤.

كتابه( الموضوعات)، وهو مرتب على ترتيب كتب الفقه، يشتمل على خمسين كتاباً، تبدأ بكتاب (التوحيد)، وتنتهي بـ ( المستبشع من الموضوع على الصحابة) ومنهجه في ذلك يتحرر في طريقين: الأول: يسوق الحديث بكامل سنده ثم يبدأ في توهينه عن طريق رده دراية؛ وذلك يكون بمخالفته نصاً قطعي الثبوت قطعي الدلالة، أو مخالفته ما هو من المسلمات العقلية، والمقطوع بصحته. الطريق الثاني: رد الحديث رواية، فيسوق الراوي الواهي في السند ويبين عقيدته الدينية مستشهداً في ذلك بأقوال الثقات من علماء الجرح والتعديل في الراوي المتهم، أضف إلى ذلك سرده كل طرق الحديث ومناقشتها مناقشة علمية دقيقة[1].

ثانياً: موقف علماء الحديث ممن عَمَدوا إلى بعض الأحاديث التي ظاهرها الإشكال والتعارض فجمعوها يشنِّعون بها على أهل الحديث، كمثال تطبيقي:

لا ريب أن علماء الحديث وقفوا من هذه الفَعْلة موقفاً صلداً وأجابوا عنها بأن منها ما لا يصح عندهم فلا يحتاجون إلى الجواب عنه. ومنها ما ليس بمشكل وإن استشكله أهل الأهواء، وأمثلته في كتاب الله تعالى موجودة، وباقيها يوجد في كتاب الله عزَّ وجلَّ نظيره في أنه يظهر أنه مُشِكل أو معَارِض لغيره مما يثبت، فيفسَّر بنحو ما تُفسَّر نظائره من القرآن، ولا يدل ذلك على عدم صحته.

(١) انظر: الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات، لمحمود أحمد الندوي، جامعة: البنجاب– لاهور– باكستان رسالة دكتوراة ١٤٠١هـ ص: ٢٢٣، ٢٢٧، بتصرف كثير.

## الزاوية الثالثة: ضوابط عامة تتعلق بطرق معرفة الوضع والوضاعين، وهي عدة متفرقات نسوقها كتالي:

**أ) لا يقتضي الحكم على الحديث بالوضع بُطلان معناه:**

**من المقرر لدى أهل الصنعة أنه لا يلزم من كون الإسناد موضوعاً أن يكون المتن باطلاً فقد يكون الحديث موضوعاً سنداً ومتناً، أو متناً لا سنداً، أو سنداً لا متناً. فمثلاً من الأحاديث التي صحت متناً وبطلت سنداً حديث "الْخَيْرُ فيَّ وَفِي أُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" قال السخاوي، قال شيخنا الحافظ ابن حجر: لا أعرفه[1]، ولكن معناه صحيح، يعني في حديث: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ» [2].**

**قلت: معناه صحيح لكن لا تستشهد به فلابد أن يثبت الحديث ويقبل سنداً ومتناً، وهذا خلاف مذهب بعض المفكرين من المستشرقين وغيرهم من أن الحديث إذا صح معناه عمل به. وهذا كلام باطل كما مَر، فإذا أردت نقله لا تنسبه لرسول الله ﷺ.**

---

(١) المقاصد الحسنة للسخاوي، ص: ٣٣٧، رقم: ٤٦٨، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل العجلوني، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٤٥٤/٤. بحثت عن كلام ابن حجر العسقلاني هذا فما وجدته، لكن تواتر نقله عن الجملة من علماء الحديث كالسخاوي وغيره.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: " لا تزال طائفة. " ١٠١/٩، رقم: ٧٣١١، وصحيح مسلم، في الإمارة: باب: قول النبي ﷺ: " لا تزال طائفة. " واللفظ له. ١٥٢٣/٣، رقم: ١٩٢٠.

**ب) بعد الحكم على الحديث بالوضع فلا يمكن تقوية معناه بالأحاديث الصحيحة والآيات القرآنية:**

**لم يوفق من أورد الحديث الموضوع وحكم عليه بالوضع ثم ساق أدلة من القرآن والسنة تؤيد معناه فهذا يوقع في وهم أن الموضوع يترقى ويتقوى بالصحيح، وهذا باطل. ومثاله: "لكل زمان دولة ورجال" وهو بمعنى قوله تعالى: "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ"(آل عمران: ١٤٠) وَأما اللَّفْظ فَلَيْسَ بِحَدِيث[١].**

**ج) أهم الصيغ والمصطلحات التي أطلقت على الحديث الموضوع؛ ومدلولها في كتب الموضوعات، والأحكام.**

**لعلمائنا المحدثين عبارات واصطلاحات جروا عليها في كلامهم، فمن عرفها وفهمها، تجنب الخطأ، وانحاز إلى الصواب، مثل:**

**١– قولهم في الحديث: لا يصح، أو لا يثبت، أو لم يصح، أو لم يثبت، أو ليس بصحيح، أو ليس بثابت، أو غير ثابت، أو لا يثبت، ونحو هذه التعابير: قال العلامة التهانوي: إذا قالوا في كُتبِ الضُّعفاء أو الموضوعات: هذا الحديث لا يصح أو لا يثبت، فمعناه أنه موضوع، وإذا قالوه في كتب الأحكام فمعناه نفي الصحة الاصطلاحية عنه[٢].**

(١) اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، المؤلف: محمد بن خليل بن إبراهيم، الطرابلسي (المتوفى: ١٣٠٥هـ)، المحقق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ، ١٤٨/١.

(٢) قواعد في علوم الحديث، ص: ٢٨٢.

**قلت: –نفي الصحة الاصطلاحية أن الحديث لم يبلغ رتبة الصحيح، وأنه حسن أو ضعيف–. ومما يؤيد ذلك المنهج في كتب (الموضوعات)ما ذكره العلامة عبد الفتاح أبو غدة: من أن ابن الجوزي قد تكرر منه في كتابه الموضوعات قوله: ( لا يصح) أكثر من ثلاثمائة مرة. وتعقَّبه السيوطي فألَّف أربعة كتب هي: "النكت البديعات على الموضوعات"، و"التعقبات على الموضوعات"، و"اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" الصُّغرى و" اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" الكُبرى وهي المطبوعة منهما. وتعقُّبُه –فيما تعقَّبه به– فيها كلِّها قائمٌ على أن قول ابن الجوزي في الحديث: (لا يصح) مثلُ قوله فيه: (موضوع) لا فرق بينهما كما تراه مستفيضًا في كلٍ من كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، وكتابِ" اللآلئ المصنوعة" للسيوطي رحمهما الله تعالى(١).**

**قلت: ويؤيد ذلك في كتب الأحكام، ما نقله عبد الفتاح أبوغدة: قال شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمته لكتاب "انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب" لصديقنا الأستاذ حسام الدين القدسي حفظه الله تعالى ص: ١١ " تنبيه: يقول المسنِدُ الأوحد ابنُ هِمّات الدِّمشقي في "التَنْكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة (سِفْر السعادة)": اعلم أن البخاري وكلَّ من صنّف في الأحكام يريد بقوله: (لم يصح) الصحة الاصطلاحية، ومن صنّف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله: (لم يصح) أو (لم يثبت) المعنى الأعم، ولا**

(١) انظر: تعليق الشيخ: أبو غدة على كتاب: (قواعد في علوم الحديث ) للتهانوي، ٢٨٣، بتصرف.

يَلزمُ من الأول نفيُ الحُسْن أو الضّعْف، ويلزمُ من الثاني: البُطلان"[١]. إلى آخر ذلك مما يطول البحث بذكره.

## د) علامات ودلالات تُيسر معرفة الحديث الموضوع:

استنتج العلماء علامات ودلالات يعرف بها الحديث الموضوع هذه العلامات منها ما يتعلق بالسند، ومنها ما يتعلق بالمتن، وبيانها التالي:

### أولاً: عَلاَمَاتُ ودَلَالات الوَضْعِ فِي السَّنَدِ:

#### ١– إقرار راوي الحديث بكذبه وإقراره باختلاق ما يرويه:

ومثال ذلك: اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم–المُلَقَّبْ بنوح الجامع، جمع كل شيء إلا الحديث– بوضعه أحاديث فضائل السور، قال ابن الصلاح: رُوِّيْنَا عَنْ أبي عِصْمَةَ وهوَ: نُوْحُ بنُ أبي مَرْيمَ أنَّهُ قِيْلَ لَهُ: "مِنْ أيْنَ لَكَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، في فَضَائِلِ القُرْآنِ سُورَةً سُوْرَةً؟ "، فقالَ: "إنِّي رَأيْتُ النَّاسَ قَدْ أعْرَضُوا عَنِ القُرْآنِ واشْتَغَلُوا بِفِقْهِ أبي حَنِيْفَةَ، ومَغَازِي مُحَمَّدِ بنِ إسْحَاقَ، فَوَضَعْتُ هذهِ الأحَادِيْثَ حِسْبَةً"[٢]، وَكَمَا اعْتَرَفَ عَبْدُ الكَرِيمِ بْنُ أَبِي العَوْجَاءِ بِوَضْعِ أَرْبَعَةَ آلاَفِ حَدِيثٍ، يُحَرِّمُ فِيهَا الحَلاَلَ، وَيُحَلِّلُ فِيهَا الحَرَامَ[٣]. وعن عَبْد الصَّمَدِ قال: مَرِضَ أَبُو جُزَيٍّ فَكَانُوا عِنْدَهُ فَقَالَ إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ مِنْ أَمْرِي مَا تَرَوْنَ وَإِنِّي كَذَبْتُ فِي أَحَادِيثَ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْهُ قُلْنَا مَا أَحْسَنَ مَا صَنَعْتَ

(١) قواعد في علوم الحديث الموضع السابق.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، ٢/٢٥٥، رقم: ٢١٧. ومقدمة ابن الصلاح ص: ٢٠٧، والمدخل إلى الإكليل للحاكم ص: ٥٤.

(٣) تدريب الراوي، ١/٣٣٥.

**تُبْ إِلَى اللَّهِ قَالَ ثُمَّ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ فَمَرَّ فِي تِلْكَ الحَدِيث كلهَا[1]. أي: رجع إلى ما كان يفعل.**

**قال السيوطي: وَهَذَا كَافٍ فِي رَدِّهِ – الإقرار–، لَكِنْ لَيْسَ بِقَاطِعٍ فِي كَوْنِهِ مَوْضُوعًا، لِجَوَازِ أَنْ يُكَذَّبَ فِي هَذَا الْإِقْرَارِ بِعَيْنِهِ. قِيلَ: وَهَذَا لَيْسَ بِاسْتِشْكَالٍ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ تَوْضِيحٌ وَبَيَانٌ، وَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ بِالْوَضْعِ بِالْإِقْرَارِ لَيْسَ بِأَمْرٍ قَطْعِيٍّ مُوَافِقٍ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ لِجَوَازِ كَذِبِهِ فِي الْإِقْرَارِ، عَلَى حَدِّ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ مَا هُوَ الظَّاهِرُ، لَا مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ[2].**

**٢– ما يتنزل منزلة الإقرار والاعتراف في الوضع ويتضمنه (أو معنى الإقرار) كما قال ابن الصلاح[3]**

**وصورته: كأنْ يُحَدِّثَ بحديثٍ عَنْ شَيخٍ، ثُمَّ يُسْأَلَ عَنْ مَوْلِدِهِ، فيذكرَ تاريخاً يُعلَمُ بِهِ وَفَاتُهُ قبلَهُ، ولا يُعرفُ ذَلِكَ الحَدِيْثُ إلاّ عِنْدَهُ. فَهَذا لَمْ يقرَّ بوضعِهِ، لكنَّ إقرارَهُ بمولدِهِ ينزلُ منزلةَ إقرارِهِ بوضعِهِ؛ لأنَّ ذَلِكَ الحديثَ لا يُعرفُ إلاَّ عِنْدَ الشَّيْخِ، ولا يُعرفُ إلاَّ بروايةِ هَذَا[4].**

**وإن كان البعض ردَّ هذا بقوله: ربما كذب في تاريخ مولده أو وفاته أو أخطأ وهو صادق في نفس الأمر–، أو يذكر مكاناً لم يرحل له ذلك الشيخ أبداً**

---

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد ابن حبان(ت: ٣٥٤)المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ، ٥٢/٣.

(٢) تدريب الراوي، ٣٢٤/١.

(٣) علوم الحديث ص: ١٣١.

(٤) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين السنيكي، ٢٩٥/١.

فيعلم من ذلك كذبه. ومثاله ما أخرجه مسلم في مقدمته: «أَنَّ الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ»، فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ – يَعْنِي الفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ حَاكِيهِ عَنْ المُعَلَّى –: «أَتُرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ »[١] ومعلوم أن ابن مسعود ﷺ قد تُوفي سنة اثنتين أو ثلاثة وثلاثين في خلافة عثمان ﷺ، قبل انتهائها بثلاثة سنين. فَهَذَا لَمْ يَعْتَرِفْ بِوَضْعِهِ، وَلَكِنَّ اعْتِرَافَهُ بِوَقْتِ مَوْلِدِهِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ إِقْرَارِهِ بِالْوَضْعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِرِوَايَةِ هَذَا عَنْهُ[٢].

**٣– قرينة في الراوي تدل على كذبه**

مثل أن يكون الراوي رافضيًا، والحديث في فضائل أهل البيت[٣]. مثل: تليد بْن سُلَيْمَان الْمحَاربي كنيته أَبُو إِدْرِيس من أهل الْكُوفَة يَرْوِي عَن أَبِي الجحاف دَاوُد بْن أَبِي عَوْف روى عَنْهُ الْكُوفِيُّونَ وَكَانَ رَافِضِيًّا يشْتم أَصْحَاب مُحَمَّد ﷺ وَروى فِي فَضَائِل أهل الْبَيْت عجائب[٤]. . أو قرينة الباعث النَّفسي الاجتماعي، وقد اعتنى علماء الحديث بهذه الظاهرة ورصدوها، ومثالها ما أخرجه الحاكم بسنده قَالَ حدثنَا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ فَقَالَ مَالَكَ قَالَ ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ فَقَالَ لَأُخْزِيَنَّهُمُ

(١) مقدمة صحيح مسلم، ١/ ٢٦.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي، ١/٣٢٤.

(٣) تدريب الراوي ١/٣٢٦، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهروي(ت: ١٠١٤هـ) ٩/ ٣٩٧٦.

(٤) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، ١/٢٠٤.

الْيَوْمَ، حدثني عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ معَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينِ"[1]. وقد عُرف عن سعد بن طريف أنه كان آلة لوضع الحديث الفوري. ومن القرائن الاجتماعية والنفسية أيضاً، ما ورد أنهُ قِيل لِمَأْمُونِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَرَوِيِّ: أَلَا تَرَى إِلَى الشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِخُرَاسَانَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعًا: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، أَضَرُّ عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ، وَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، هُوَ سِرَاجُ أُمَّتِي»[2]. أضف إلى ذلك كون أحد رجال السند كذاباً معروفاً بالكذب ولا يرويه ثقة من الثقات. . . إلخ ذلك.

٤– قرينة في المروي: هناك قرائن كثيرة تحف المروي تنادي بوضعه لكن قبل سردها نتأمل هذا السؤال الذي أجاب عنه ابن القيم في كتابه(المنار المُنيف في الصحيح والضعيف )، فقال، وَسُئِلْت: هَلْ يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ (الحَدِيثِ) المَوْضُوعِ بِضَابِطٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْظَرَ فِي سَنَدِهِ؟ فأجاب: هَذَا سُؤَالٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ الصَّحِيحَةِ، وَاخْتَلَطَتْ (بِلَحْمِهِ وَدَمِّهِ) وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ، وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالآثَارِ وَمَعْرِفَةِ (سِيرَةِ) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَدْيِهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ، وَيُخْبِرُ عَنْهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ وَيُشْرِعُهُ لِلأُمَّةِ بحيث كَأَنَّهُ مُخَالِطٌ لِلرَّسُولِ ﷺكَوَاحِدٍ مِنَ

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية، ١/٥٦.

(٢) تدريب الراوي، ١/٣٢٨.

**أَصَحَابِهِ[١]. قال ابن دقيق العيد: «وَكَثِيرًا مَا يَحْكُمُونَ بِذَلِكَ (أَيْ بِالوَضْعِ) بِاعْتِبَارٍ يَرْجِعُ إِلَى المَرْوِيِّ وَأَلْفَاظِ الحَدِيثِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهَا حَصَلَتْ لَهُمْ بِكَثْرَةِ مُحَاوَلَةِ أَلْفَاظِ النَّبِيِّ ﷺ هَيْئَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ وَمَلَكَةٌ يَعْرِفُونَ بِهَا مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَلْفَاظِهِ وَمَا لاَ يَجُوزُ،. . . فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الوَضْعِ مِنْ قَرِينَةِ حَالِ المَرْوِيِّ أَكْثَرُ مِنْ قَرِينَةِ حَالِ الرَّاوِي»[٢]. وبعد هذا العرض الموجز أورد أهم القرائن:**

**أ– الإفراط بالوعيد الشديد على الذنب اليسير، أو بالوعد العظيم على الطاعة اليسيرة[٣]**

**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَنْظَلَةَ غَسِيلِ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " دِرْهَمٌ رِبًا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ، أَشَدُّ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ زَنْيَةً " [٤]. ولابن ماجة من**

(١) المنار المنيف، لابن القيم، تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا. ص ٤٤.

(٢) توضيح الأفكار، ٧٢.

(٣) شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»، الشيخ محمد الأثيوبي، ٢٨٦/١.

(٤) مسند أحمد ٢٨٨/٣٦، ٢١٩٥٧، وسنن الدارقطني، حققه: شعيب الارنؤوط، وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، ٤٠٣/٣. والحديث: ضعيف مرفوعاً، رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه، فقد روى له أبو دواد، وهذا الحديث لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ وإنما هو من قول كعب الأحبار كما سيأتي في الرواية التالية وفي تخريجه هنا، وصوَّبه أبو القاسم البغوي والدار قطني. أيوب: هو ابن أبي تميمة السختياني، ابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله، وأخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٤٦/٢.

**حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "الرِّبَا سَبْعُونَ حُوبًا، أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ"[1]. هذا الحديث، وأضرابه رتب وعيداً شديداً على درهم رباً، ولاريب فالزنا أعظم حرمة من الربا بقسميه، ربا الفضل وربا النسيئة، فكيف تستوي لقمة من رباً أو درهم من رباً مع زنية واحدة فضلاً عن ستةٍ وثلاثين زنية. قلت: وقد ذهب جمع من العلماء إلى جواز قتل الزاني بمحارمه بالسيف حتى ولو لم يكن متزوجاً فما بالكم بأمه. فأمارات الوضع تفوح رائحتها منه، فمتنه مكذوب باطل ولا كرامة.**

**ومثال الثاني: مَنْ عَلَّقَ قِنْدِيلا فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُطْفِيَ ذَلِكَ الْقِنْدِيلَ، وَمَنْ بَسَطَ فِيهِ حَصِيرًا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يَنْقَطِعَ ذَلِكَ الْحَصِيرُ" أورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال: وضعه عاصم بن سليمان الكوزي يعني شيخ عمر بن صبح، وأورد أيضاً من حديث عمر مرفوعا من نور في مساجدنا نور الله قبره، ومن راح فيه رائحة أدخل الله في قبره من روح الجنة، وفيه إبراهيم بن البراء متهم ذو موضوعات، قال الذهبي: وعلمنا بطلان هذا بأن النبي، ﷺ، مات ولم يوقد في حياته في مسجده قنديلا، ولا بسط فيه حصيراً، ولو كان قال لأصحابه هذا لبادروا إلى هذه الفضيلة[2].**

**ب) رَكَاكة معنى الحديث ولفظه:**

---

(١) سنن ابن ماجة، في التجارات، باب: التغليظ في الربا، ٣٧٧/٣، رقم: ٢٢٧٣، وغيره. إسناده ضعيف لضعف أبي معشر –وهو نجيح بن عبد الرحمن السِّنْدي– وقد تابعه غيرُ واحدٍ ممن لا يُعتدُّ بمتابعته، قاله: الأرنؤوط.

(٢) ميزان الاعتدال٢/ ٣٥١.

**وإن كانت ركاكة اللفظ ليست دليلاً على وضع الحديث لجواز أن يكون الراوي قد تصرف في اللفظ إلا أن يصرح أنه من لفظ رسول الله فهو والحالة هذه كذاب. فرسول اللهﷺ أوتي جوامع الكلم، فمن اليسير إدراك الفرق بين كلامه وكلام غيره ﷺ، أضف إلى ذلك أن كلامه ﷺ له ضوء ونور يُعرف به، يقول الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ضَوْءٌ كَضَوْءِ النَّهَارِ، وَإِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ»(١).**

**ج) أن يُفَتَش عن الحديث في زمن استقرار الرواية، فلا يُوجد في بُطون الأسفار ولا في صدور الرِّجال(٢).**

**د) إدراج بعض العبارات التي يستحيل صدورها عن رسول الله ﷺ(٣)**

**كتمنيه الرق في حديث أبي هريرة، والاعتقاد بأن بقاء التعارض بين حديثين مستحيل فإما أن يحملا على نسخ أحدهما للآخر أو تفصيله أو تخصيصه.**

**هـ) مخالفة النص لصريح المعقول، ولا يقبل تأويلاً بحال، فلا يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل. وفي هذا يقول ابن الجوزي: كل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فأعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره(٤).**

---

(١) الكفاية في علم الرواية، ص: ٤٣١.

(٢) شرح ألفية السيوطي للأثيوبي ٢٩٢/١. وتوضيح الأفكار٧٥/٢.

(٣) علوم الحديث ومصطلحه، المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة: الخامسة عشر، ١٩٨٤ م ٢٨٦/١. .

(٤) الموضوعات، ١٦٠/١.

**و) دفع الحس والمشاهدة للخبر: كادعاء الإنسان الطير في الهواء، وكذا ما نقله الذهبي عن سهيل بن ذكوان، قال: لقيت عائشة بواسط[1]، وهكذا يكون الكذب فعائشة – رضى الله عنها– ماتت قبل أن يبني الحجاج واسط بدهر.**

**ز) مناقضة الحديث لنص القرآن الكريم، أو السنة النبوية، أو الإجماع القطعي: فكل حديث اشتمل على: مدح باطل، أو إزهاق نفس معصومة، أو فساد، أو ظلم، أو ذم حق، فرسول الله منه براء. ومن هذا الباب أحاديث مدح من اسمه محمد، أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء، لا يدخل النار وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أن النار لا يجار منها بالأسماء والالقاب وإنما النجاة منها بالإيمان، والأعمال الصالحة "[2].**

**ح) مخالفة المتن للوقائع والأحداث الزمنية المربوطة بتاريخ ووقت في حياة رسول الله ﷺ وقد ابطلته القرائن:**

**منها: حديث أَنَسٍ، دَخَلْتُ الْحَمَّامَ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِﷺ جَالِسًا فِي الْوَزْنِ وَعَلَيْهِ مِئْزَرٌ، فَهَمَمْتُ أَنْ أُكَلِّمَهُ فَقَالَ: يَا أَنَسُ إِنَّمَا حَرَّمْتُ دُخُولَ الْحَمَّامِ بِغَيْرِ مِئْزَرٍ. قال ابْن الْجَوْزِيّ: فِي سَنَده مَجْهُولُونَ وَلم يدْخل رَسُول الله حَماما قطّ وَلَا كَانَ عِنْدهم حمام[3]. ومنها كذلك: حديث: "أن النَّبِيَّ وَضَعَ الجِزْيَةِ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ وَرَفَعَ عَنْهُمْ الْكُلْفَةَ وَالْسُّخْرَةَ بِشَهَادَةِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَكِتَابَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي**

(١) ميزان الاعتدال للذهبي، ٢/٢٤٣،

(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، ٥٧، رقم: ٨٠.

(٣) الموضوعات لابن الجوزي ٢/٨١.

سُفْيَانَ»، وهذا كذب صريح؛ لأسباب:

١–أَنَّ فِيهِ شَهَادَةَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَسَعْدٌ قَدْ تُوُفِّيَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ.

٢–أَنَّ فِيه، وَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ هَكَذَا، وَمُعَاوِيَةُ إِنَّمَا أَسْلَمَ زَمَنَ الْفَتْحِ وَكَانَ مِنَ الطُّلَقَاءِ.

٣–أَنَّ الْجِزْيَةَ لَمْ تَكُنْ نَزَلَتْ حِينَئِذٍ وَلَا يَعْرِفُهَا الصَّحَابَةُ وَلَا الْعَرَبُ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ بَعْدَ عَامِ تَبُوكَ.

٤–أَنَّ فِيهِ أَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُمُ الْكُلَفَ وَالسُّخَرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ ﷺ لَا كُلَفَ وَلَا سُخَرَ وَلَا مُكُوسَ.

٥–أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِمَّا تَتَوَفَّرُ الْهِمَمُ وَالدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ قَدْ وَقَعَ وَلَا يَكُونُ عِلْمُهُ عِنْدَ حَمَلَةِ السُّنَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَةِ الْحَدِيثِ وَيَنْفَرِدُ بِعِلْمِهِ وَنَقْلِهِ الْيَهُودُ[1]

إلخ ذلك من الضوابط التي وضعها العلماء لمعرفة الوضع في الحديث سنداً ومتناً، مما يدل على يقظتهم وخبرتهم في استخراج تلك النصوص، وكشف الوضع والوضاعين، وما لهما من دور خطير في تهديد البناء النبوي للإنسان، وهذا ما سنتناوله في بحثنا القادم بإذن الله تعالى، في الدراسة التطبيقية ( من مهددات البناء النبوي للإنسان المسلم الأحاديث الموضوعة وحيل الوضاعين).

(١) راجع: المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم، ١٠٣.

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم–، وبعد؛

فمن أهم نتائج هذا البحث التي خرجت بها:

أولاً: أن الدَّس والطعن في السنة النبوية لم ولن يتوقف من مطلع الرسالة إلى يومنا هذا؛ بغرض إبطال السنة ومن ثم الطعن في القرآن؛ لأنها التطبيق العملي للقرآن الكريم.

ثانياً: التفريق بين الحديث الضعيف والموضوع، والتفريق بين الضعيف الذي ينجبر ويترقى والذي لا ينجبر ولا يترقى.

ثالثاً: ثبت لدينا أن الأئمة الأربعة: أبو حنيفة– ومالك– والشافعي– وأحمد ابن حنبل – يقدمون الحديث الضعيف والمرسل على القياس، ومن هنا فدعوى عكس ذلك باطلة.

رابعاً: علماء الحديث: كالبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم والأئمة الأربعة يرون العمل بالضعيف مطلقاً في التشريع والفضائل بشرط، إذا لم يكن في الباب غيره، أو دعت الضرورة إلى ذلك ولم يكن الضعف شديداً ( وهو المتروك) والمتروك لا يعمل به مطلقاً.

خامساً: الوضاعون هم من تعمدوا الكذب لا من وقعوا في الخطأ أو رووا عن كذاب.

سادساً: أهمية الابتعاد عن الجرح المبني على الرأي الفاسد، وأنه لا يلزم من ضعف الراوي ضعفه في جميع مروياته.

سابعاً: أهمية التفرقة بين وضع السند، وبطلان المعنى، فقد يصح المتن ويبطل السند، والعكس.

ثامناً: ما زال البحث في هذه الموضوع يحتاج إلى جهود مستمرة لكشف طرق الوضاعين وحماية الجيل من مدمراته العقدية، والعبادية، والنفسية، وغيرها من خلال بيان الحيل والدَّس والخديعة

تاسعاً: تبين لنا منهج العدل والإنصاف في الحكم عل الروي والرواية بالضعف أو بالوضع من عدمه. . . إلخ ذلك من نتائج، أطلب منك أخي القارئ المساعدة في استنتاج المزيد منها.

توصيات البحث:

أولاً: حاجتنا إلى دفق مستمر من الجهود للذب عن السُّنة النبوية والذود عن حياضها.

ثانياً: أوصي بتفعيل دور وسائل الاتصال القديمة والحديثة من: (الإذاعة والتلفاز، والدراما. . وغيرها) ووسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام الحاسوب في ( برامج تخريج الحديث النبوي وعلم الرجال وغيرها)، وتوظيفها في خدمة السنة وتقريبها وعلومها إلى فئات المجتمع المختلفة؟.

ثالثاً: أوصي بحث الشباب على إدامة النظر في كتب الموضوعات والضعفاء والمجروحين ليكونوا على حذر منها خاصة من تعود منهم مطالعة كتب التفسير والتاريخ والفقه التي تحوي الضعيف والموضوع في بعضها.

رابعاً: أوصي بتطبيق عملي واقعي يبين أثر الحديث الضعيف والمكذوب على الإنسان المسلم والإنسانية، وهذا إن شاء الله موضوع بحثي القادم الذي

**أعمل إتمامه. بعد هذا العرض أرجو أن أكون قد وفقت فالتوفيق من الله وحده وإن قصرت فمن نفسي ومن الشيطان، ودعائي أن ينفع الله به كل من قرأه أو نشره.**

## ثبت المصادر والمراجع


- القرآن الكريم.
- الآثار السيئة للوضع في الحديث، لعبد الله بن ناصر الشقاري، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد١٢٠، السنة ٣٥ – ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار السلام، ١٤١٧هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- إعلام الموقعين، لابن القيم، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣
- الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات، لمحمود أحمد الندوي، جامعة: البنجاب– لاهور– باكستان رسالة دكتوراة ١٤٠١هـ.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية بيروت.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، الطبعة: الرابعة.
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، ت: عبد الرحيم القشقري، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- تاريخ الإسلام للذهبي، المحقق: الدكتور: بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ٢٠٠٣ م.

- تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار، لعبد الحي اللكنوي الهندي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م.
- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للشوكاني، ن: دار القلم – بيروت – لبنان، ط: ١، ١٩٨٤م.
- تدريب الراوي للسيوطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤١٧هـ.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف – الرياض.
- حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين والفقهاء دراسة تأصيلية، عبد الفتاح صالح قديش اليافعي. ، مركز عبادي للدراسات والنشر، ، ٢٠١٢م.

- الدعوات الكبير للبيهقي، ١٨/٢، رقم: ٤٤٣، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، ن: غراس للنشر والتوزيع – الكويت، ط: الأولى.
- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، لأبي شهبة، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، ط: ٢، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٥.
- الرسالة، للشافعي، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله الكتاني(ت: ١٣٤٥هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لعبد الحي اللكنوي، تحقيق الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: دار السلام للطباعة، ط: السابعة، ١٤٢١، ٢٠٠٠م، ص: ١٩٠.
- الوضع في الحديث، لعمر حسن فلاته، رسالة دكتوراة، قسم الحديث –كلية أصول الدين–جامعة الأزهر القاهرة، الناشر: مكتبة الغزالي، ١٤٠١هـ. .
- زاد المعاد لابن القيم، / الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.
- سنن ابن ماجة، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- سنن الدار قطني، ت: شعيب الارنؤوط، وآخرين، الناشر: مؤسسة

الرسالة، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م.

- سِير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، الناشر: دار الحديث– القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م،
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح المؤلف: إبراهيم بن موسى الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) لعبد الرحيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ) تحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
- شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن حمد الخضير، المكتبة الشاملة.
- صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم، محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- طبقات الشافعية، المحقق: د. محمود الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ن: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤١٣هـ.
- ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، لمحمد بن عبدالحي اللكنوي، ت١٣٠٤هـ، تعليق الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة،

تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير محمد بن إبراهيم، تحقيق: الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا بن محمد الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)تحقيق: علي حسين علي، نشر: مكتبة السنة – مصر، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- الفتوحات المكية لابن عربي تحقيق: عثمان يحي، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي، ، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.
- قواعد في علوم الحديث، لظَفَر التَّهانوي، نشر: دار السلام القاهرة، ط: السادسة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود–علي محمد معوض. شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
- كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت

– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل العجلوني، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- لسان العرب (ت: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت، ط: ٣ – ١٤١٤ هـ.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢.
- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، المؤلف: محمد بن خليل بن إبراهيم، الطرابلسي (المتوفى: ١٣٠٥هـ)، المحقق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- المجروحين لابن حبنان، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ
- مجلة المنار، تحت عنوان: الحديث الموضوع، لمحمد رشيد رضا، المكتبة الشاملة.
- مجموع الفتاوى لابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي ) للإمام:

المؤلف: يحي النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.

- المختصر في علم الأثر، لمحمد الكافِيَجي، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- مدارج السالكين، لابن القيم، لمحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية.
- مسند الإمام أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للملا على القارئ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨ هـ.
- معجم المصطلحات الصوفية، عبد الرزاق الكاشاني، تحقيق: عبد العال شاهين، الناشر: دار المنار القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد ابن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

- مقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر– سوريا، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، لابن حزم، دمشق، ط: ١٣٧٩هـ.
- من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث للذهبي، استرشاداً من مقدمة المحقق: د. . سليمان الرحيلي، الطبعة الأولي ١٤٢٦هـ.
- المنار المنيف، لابن القيم، ت: عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: ٢: ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، ، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م.
- منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط: ٣، ١٤٠١هـ، ١٩٨١ م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لإبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، دار الراية للنشر، تحقيق: ربيع عمير، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.

# فهرس الموضوعات

المقدمة ..... – ٢٠٣ –

منهج البحث: ..... – ٢١١ –

خطة البحث: ..... – ٢١٢ –

المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وحكمها، وما تبعه الضعفاء والوضاعين من طرق. ..... – ٢١٣ –

المطلب الأول: التعريف بالحديث الضعيف وحكم روايته، والعمل به، ومناقشة مذاهب العلماء في حكم العمل به. ..... – ٢١٥ –

المطلب الثاني: التعريف بالحديث الموضوع، وحكم روايته والعمل به وطرائق الوضاعين– ٢٣٤ –

المبحث الثاني: الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الضعيف ورواته من عدمه ..... – ٢٤١ –

المبحث الثالث: الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الموضوع ورواته من عدمه ..... – ٢٥٣ –

أولاً: الزاوية الأولي: نظرية: تتعلق بالأسانيد والرواة: ..... – ٢٥٣ –

الزاوية الثانية: تطبيقية عملية تتعلق بالمتن: ..... – ٢٥٧ –

الزاوية الثالثة: ضوابط عامة تتعلق بطرق معرفة الوضع والوضاعين، وهي عدة متفرقات نسوقها كتالي: ..... – ٢٦٠ –

الخاتمة ..... – ٢٧٢ –

ثبت المصادر والمراجع ..... – ٢٧٥ –

فهرس الموضوعات ..... – ٢٨٣ –